الفصل الثاني

الثورة ومشكلات المرحلة الانتقالية

obeikandl.com

obeikandl.com

الطريق إلى الثورة

عرف الثوار الطريق إلى المستقبل والحرية، ساروا فيه منذ الخامس والعشرين من يناير وحتى الآن بخطي واثقة، وكأنهم سلكوا هذا الطريق من قبل، وعرفوا دروبه ومسالكه، وحفظوها عن ظهر قلب، واستوعبوا في وجدانهم وقلوبهم وعقولهم كافة مطالب الحركة الوطنية المصرية.

خاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلك المطالب التي تتركز حول الديمقراطية والحرية وتداول السلطة، وتغيير الأسس والركائز التي تؤطر حقل الممارسة السياسية في مصر والتي تتركز بشكل واضح لا لبس فيه حول الاستبداد والفساد.

استلهم الثوار كافة المطالب الفئوية لقطاعات من الشعب مختلفة، من العمال والموظفين والمعلمين والمهنيين والاحتجاجات والاعتصامات الجزئية، التي شهدتها الأرصفة والشوارع في القاهرة والمحلة الكبري وغيرها من الأماكن والمدن المصرية، تلك الاحتجاجات، التي ربما اعتقد أصحابها، في لحظة يأس - بأن صرخاتهم ذهبت مع الريح، لأنهم لم يكونوا يدركون كغيرهم أن مطالبهم المشروعة والمتواضعة في العيش الكريم والحرية والكرامة قد وجدت طريقها إلى عقل ووجدان هؤلاء الثوار، وربما شكلت هذه المطالبات الاقتصادية والسياسية عبر هذه السنوات ومن خلال تراكمها وتجاهل النظام لها، خلفية المشهد الثوري الراهن والنواةالتي أطلقت شرارة الغضب.

عرف الثوار كيف ينتقلون من مرحلة إلى أخري، من مرحلة التنظيم والتعبئة والحشد إلى مرحلة الفعل والتنفيذ، من مرحلة صياغة المطالب والشعارات إلى مرحلة الإعلام والترويج لها ومخاطبة الرأي العام ووسائل الإعلام، من مرحلة الفراغ الأمني إلى مرحلة الدفاع الذاتي وتشكيل لجان الحماية والأمن.

زاوج الثوار بين الإبقاء علي المواجهة وبين التفاوض، حول مطالبهم والحوار

حولها، ويبدو أنهم يفاوضون ـ حتى الآن ـ بطريقة تتفوق على أسلوب ومنهج المفاوض العربي، الذي يفترض أن تتوفر لديه الخبرة الدبلوماسية والاستشارات النظرية من قبل مستشاريه، حيث يتمسكون حتى الآن بمطلب الحد الأقصى لكي يدفعوا إلى بلورة وصياغة وتجسيد المطالب الأخرى في حيز التنفيذ والواقع، وضمان عدم الارتداد عنها واستمرار المواجهة كأداة ضغط قائمة ومستمرة لدفع المطالب المشروعة إلى الأمام.

استلهم الثوار روح الحضارة المصرية وعمق التاريخ المصري، حيث تميزت الثورة بالطابع السلمي في مواجهة العنف الذي وجهت به، ورفض التدخل الأجنبي حتي اللفظي منه، والتنظيم الحضاري الذي أعاد إلى الوعي والوجدان المصري قيم التضامن والتكافل والمساواة، وهي تلك القيم التي اعتقدنا أنها في الطريق إلى التفكك لتحل محلها قيم الأنانية والفردية والتسلط والمصالح الذاتية.

لقد استحضرت ثورتهم ومطالبهم الشعب المصري كفاعل سياسي من طراز فريد، وأخرجته من غياهب الظلمات التي أدخلته فيها سياسات الاستبداد والفساد، حيث لم يكن لهذه السياسات من هدف سوي الاحتفاظ بالشعب المصري غائبا ومغيبا محاطا بسياج الفقر والخوف والقمع، ومن ثم فإن الثورة المصرية المدنية الديمقراطية تستمد خصوصيتها وتفردها عن الثورات الأخرى فهي تعتمد علي مختلف أطياف وفئات الشعب وخرجت من عمق تاريخ هذا الوطن واستلهمت أنبل تقاليده الحضارية والثقافية.

وإذا كانت ثورات التحرر الوطني خلال القرن العشرين قد استهدفت تحرير الإرادة الوطنية من الاستعمار والاحتلال الأجنبي، فإن الثورة الديمقراطية في مصر تستهدف تحرير المواطن وتحرير إرادته من التسلط والخوف، وتحويل المواطنة من مجرد شعار ومبدأ من المبادئ الدستورية، إلى واقع سياسي واقتصادي وقانوني ملموس، لا يختلف حول مدلوله أحد، وتنظيم وتشريع كافة الضمانات والآليات

التي تؤكد ذلك.

لقد كشف سير الأحداث والوقائع خلال الثورة عن عمق الفارق الحضاري والسياسي والعقلي بين الثوار وبين بعض خصومهم إن لم يكن جميعهم، كانت وقائع الأربعاء الأسود٢ فبراير عام ٢٠١١ فارقة، في موقع الثوار مقارنة بمواقع خصومهم.

حاول بعض خصوم الثورة في ذلك اليوم مواجهة الثوار في ميدان التحرير بالخيول والجمال، وفي وضح النهار، وأمام كاميرات مختلف الفضائيات، ودافع الثوار عن أنفسهم وعن الميدان الذي اعتصموا فيه طوال يومي الأربعاء والخميس، وتمكنوا من البقاء والسيطرة علي ميدان التحرير عبر تنظيم أنفسهم في مواجهة هذه الاعتداءات.

لنا أن نتصور نمط التفكير والعقلية التي وقفت وخططت لمثل هذه الاعتداءات، فهو نمط للتفكير والتدبر يعود إلى عصر المماليك منذ ما يفوق القرنين، عندما أبلغ مراد بك أحد أمراء المماليك بنبأ الحملة الفرنسية، قال لمبلغيه اتركوهم فسوف ندهسهم تحت سنابك الخيل وكان مراد بك في غيبوبة تامة عما جري في أوروبا آنذاك من تنوير ونهضة واختراعات وتطوير لفنون القتال واستحداث أسلحة جديدة كان من بينها البندقية والمدفع، وذهب مراد بك وغيره من أمراء المماليك ضحية تخلفهم وجهلهم بالتطور الحاصل في العالم، ولم تصمد أسلحتهم البدائية في الميدان ولاذوا بالفرار، ودافع الشعب بكل قواه عن مصر في مختلف الأحياء، وشكل قيادة شعبية من المشايخ والعلماء والتجار للوقوف ضد الحملة الفرنسية.

وكما لو كان التاريخ يعيد نفسه ساخرا هذه المرة، فأنصار الخيل والليل والبيداء والإبل، لايعرفون شيئا عن عالم الانترنت وثورة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي، علي هذه الشبكة العنكبوتية، ولا يعلمون أن إحدي أدوات الثورة ومصادرها كانت تلك التقنيات الحديثة للتواصل والتنظيم والتعبئة وأن هذا

الشباب الثوري قد أتقن استثمار واستخدام هذه المنتجات العصرية بديلا لضعف البني الحزبية والقيادية طوال هذه العقود.

وجد الثوار في هذه التقنيات أساليب أقل تكلفة وأبعد عن السيطرة والهيمنة التي تفرضها دوائر النظام، وتكفل لهم حرية الحركة والأمان، وتوفر عليهم مشقة الانتقال والتواصل وجها لوجه، كما كان عليه الحال إبان الثورات والانتفاضات الأخري في مصر والعالم.

تمثل الفارق بين الثوار وبين خصومهم في وقوف الثوار علي آخر ما أنتجه العصر من أساليب وتقنيات في الاتصال والتواصل، ومن ثم دخلت ثورتهم في روح وقلب العصر ليس تقنيا فحسب بل وسياسيا كذلك، فالعصر كما هو عصر الانترنت هو كذلك عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان. في حين أن هؤلاء الخصوم يعودون بالتاريخ إلى الوراء إلى عصر الخيل والإبل، وكأن العالم قد توقف عند هذه الوسائل البدائية، والتي ترتبط بالصحراء والقبائل وحروب داحس والغبراء وعنترة بن شداد وأمراء المماليك.

وبصرف النظر عمن كان هؤلاء القادمون من نهايات العصور الوسطي، وتبرؤ مختلف الدوائر الرسمية الحكومية والحزبية منهم وإنكار أية صلات بمثل هذه الجماعات فإن موقفهم ونمط تفكيرهم لاينفصل بحال عن سياق الممارسة السياسية المعهودة في دوائر النظام والمعروفة للرأي العام في مصر وخارج مصر، تلك الممارسات التي كادت أن تضعنا خارج التاريخ، بل وخارج دائرة التحضر والمدنية، في الوقت الذي وضعنا فيه الثوار في قلب وروح العصر والمبادئ الإنسانية والسياسية التي تمثل محتواه ومضمونه وشتان ما بين الأمرين.

امتلك الثوار زمام المبادأة منذ البداية، لم تستطع أجهزة الأمن والاستخبارات التنبؤ بوقوع العاصفة، استخدمت هذه الأجهزة علي كثرتها وتسليحها وإمكاناتها قياسا بسيطا وأحاديا، مضمونه أن عدد المتظاهرين ونوعية المظاهرات لن تخرج عن

سابقاتها، وأن الأمور سوف تكون تحت السيطرة، تجاهلت هذه الأجهزة أو لم تكن تعرف قانون التراكم والطفرات النوعية التي تتشكل علي مدار السنين والزمن من واقعات صغيرة وجزئية حتي تفضي إلى نقلة نوعية تدفع بالأمور إلى اللاعودة وليس بمقدور أحد أن يعيد المارد إلى القمقم، كان ظاهر الأشياء لاينبئ بمحتواها وباطنها، علي السطح كانت المؤشرات تؤكد السير في ذات الاتجاه وذات السياسات، بينما نواة الغليان والثورة كانت كامنة في انتظار اللحظة المناسبة.

ليس بمقدور أحد التنبؤ بما سوف تؤول إليه الأمور ولكن بمقدور أي منصف أن يقول إن التحول والتغير سوف يشق مجراه، وأن مصر لن تعود القهقري إلى الوراء، وأن شعبها دخل التاريخ المصري والعربي بل والعالمي بوعيه وحكمته، بل هو يصنع تاريخا جديدا يعلو فيه صوت الضمير والمواطن والشعب.

عبور المرحلة الانتقالية

لا شك أن عبور المرحلة الانتقالية، التي بدأت عقب نجاح الثورة الشبابية والشعبية المدنية الديمقراطية، يمثل مرحلة مهمة في تحقيق برنامج هذه الثورة في المستقبل المنظور،

حيث أن هذه المراحل الانتقالية بشكل عام، غالبا ما تتسم وتتميز بمضاعفات وتداعيات كثيرة، يمثل اجتيازها وعبورها اختبارا للثورة والثوار، ولقدرتهم وقدرتها علي السيطرة علي الأمور، وتحديد أجندة واضحة للأولويات الوطنية واستمرار الدفعة الثورية القوية، وإظهار القدرة علي إدارة التغيير، وتحجيم الاختلاف والصراع وتعظيم هامش التوافق الوطني وتعزيز الإرادة الشعبية.

تتميز المراحل الانتقالية بظواهر عديدة تقفز إلى حيز الفضاء العام، وتتصدر المشهد السياسي بعد نجاح الثورة وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ تجمع المرحلة الانتقالية بين بقايا النظام القديم ومعالم

النظام الجديد في طور التكوين، كما أنها أي هذه المرحلة تفتح الباب واسعا أمام كافة المطالب من قبل كافة الفئات، لتعبر عن نفسها ولتسمع بقية فئات الشعب صوت أصحابها، لأن الثورة وتداعياتها تستحضر وتستنهض الهمم والعزائم والإرادات المتناثرة والفئوية، وتفتح الطريق للمظالم والمظلوميات المختلفة الكامنة في النفوس في انتظار اللحظة التاريخية الثورية.

لحظة الثورة هي لحظة استثنائية تتميز بديناميكية خاصة، تتجاوز المألوف والمعتاد في الممارسات الفردية والجماعية على الصعيد الخاص بكل فئة، كما على الصعيد الوطني، هي لحظة انصهار للمطالب الخاصة والعامة وإطلاق الطاقات للتعبير عنها بأشكال مبتكرة وجديدة من قبل كافة الفئات والجماعات.

تخلق الثورة ووقائعها حقلا مغناطيسيا يجذب الكثير من الفئات إليها، وإلى المجال العام تنضم إليها، وتدرج مطالبها ضمن الروح الثورية والمجال الذي خلقته الثورة، ورغم الطابع الفئوي والاقتصادي والمعيشي لهذه المطالب، إلا أن انخراطها في السياق الثوري وتوقيت المطالبة بها بعد نجاح الثورة يعزز مواقع الثورة ومشروعيتها ويدعم تحقيق أهدافها.

تجمع المرحلة الانتقالية بين نهاية النظام القديم وبداية النظام الجديد، وبين تصدع أنماط السلوك الفردي والجماعي، وزعزعة القيم الفردية والجماعية، وبين نواة تشكل لأنماط جديدة من السلوك والقيم الفردية والجماعية، وبين المثال الفردي والجماعي السابق لقيام الثورة وبين المثال الجديد الذي شقت الثورة مجراه في الوعي والوجدان، وينخرط هذا التباين في عملية واسعة اجتماعية وسياسية وثقافية واعية، تستهدف إرساء نمط ثقافي جديد يدعم التغيير، ويمثل قوة دفع جديدة تواكب التغيير السياسي والاقتصادي المأمول والذي تنشده الثورة.

من ناحية أخري، فإن هذه المرحلة الانتقالية في مصر على نحو خاص والتي تشهد انهيار النظام القديم بقيمه وسلطته الفاسدة المستبدة يمكنها أن تفتح الطريق

واسعا أمام الثأر والانتقام، من الذين نهبوا ثروات الشعب ووضعوه في غياهب الفقر والذل والمهانة وقمعوا تطلعاته إلى نصيب من الثروة عادل ومشروع، واعتبروا فقر الشعب وفقرائه عبئا عليهم، وخطرا علي النظام العام والاستقرار، بدلا من النظر إلى مشكلة الفقر كنتيجة لسياسات النظام السابق.

في جميع الأحوال فإن هذه الظواهر التي تصاحب المرحلة الانتقالية ليست بالضرورة خطرا في حد ذاتها، وإنما يكمن الخطر في تجاهلها وإهمالها أو عدم إدماجها في جدول المهام والأولويات الوطنية، وافتقاد رؤية للتعامل معها بالتعاطف الذي تستحقه والعقلانية التي تتطلبها هذه الظروف الانتقالية.

الحال أنه في مواجهة هذه الأوضاع لابد من تسجيل ورصد هذه الظواهر في إطار مرن يسمح بمعالجتها وضبطها وانخراطها في جدول أولويات يحظي بالتوافق والتراضي العام، ويحقق لكل هذه الفئات المطالب المشروعة في إطار الممكن والمساواة وفق جدول زمني معقول.

علي صعيد آخر، فإن هذه المعالجة لهذه المطالب ينبغي أن تتميز بالصدق والشفافية والصراحة، وأن تبتعد عن الإزدواجية والفصل بين القول والفعل، وبين الخطاب والواقع التي ميزت خطاب النظام السابق ورموزه، حيث لم تستشعر جماهير الشعب الصدق مطلقا في تصريحات.مسئوليه ورموزه علي أي نحو، كان الشعب بحدسه وخبرته وحكمته، يعي أنهم يكذبون، وأنهم ليس لديهم ما يقدمونه سوي الكلام المنمق والفارغ من المحتوي والمضمون والمنفصل عن الواقع.

الصدق والصراحة والشفافية ضرورة في هذه المرحلة الانتقالية وبقية المراحل أيضا، لأن نجاح الثورة قد أفضي عمليا إلى ثورة تطلعات لكافة فئات المجتمع المصري في العيش الكريم والحصول علي الحقوق الضائعة، خاصة العمالة المؤقتة في كافة القطاعات وساكني المناطق العشوائية والقبور والعاطلين عن العمل.

وضع تصور مدروس وواقعي لتلبية هذه المطالب واستيعابها وفق جدول زمني

علي ضوء القدرات الحالية والممكنة اقتصاديا وماليا، وفق تعديل بعض بنود الإنفاق وخفض الإنفاق الحكومي واستعادة أموال الشعب المنهوبة وإغلاق الباب أمام الفساد نهائيا، مثل هذا التصور ضروري لتحقيق هذه المطالب. ومن المهم في هذا السياق ترشيد الرغبة في الثأر والانتقام من المسئولين المستفيدين في النظام السابق وأن يتم ترجمة هذه الرغبة في محاكمات ومحاسبات وفق القانون والأدلة والمستندات في علنية وشفافة، لكل من استغل منهم نفوذه للتربح أو أهدر أموالا عامة ملكا للشعب، أو تواطأ أو سهل للآخرين ارتكاب جريمة التعدي علي الأموال العامة ونهب الأراضي والممتلكات، ويعتبر ذلك ضمانة لسيادة القانون وتطبيق أحكام القضاء المستقل في ظل النظام الجديد.

في هذه المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تؤسس نظام وسلطة مدنية ديمقراطية تستند إلى انتخابات حرة ونزيهة وتداول للسلطة، يجب ترسيخ مبدأ الحوار والتفاوض من الآن باعتباره آلية من آليات الديمقراطية لمعالجة المشكلات وبلورة الحلول المتوازنة للمصالح المتعارضة. كما تفعل كافة الديمقراطيات إزاء الإضرابات والمطالب العمالية والشعبية، ذلك أن عهد الحلول الفوقية قد انتهي. ليبدأ عهد الحلول التفاوضية التي تتوصل إليها الأطراف وتتراضي حول نتائجها وتقبلها. كذلك انتهي عهد تجاهل المطالب وإهمالها وحمل أصحابها علي اليأس ونسيانها، ليبدأ عهد الاستماع للمطالب والحوار والتفاوض بشأنها، بالصدق والصراحة والقدرة علي بلورة الحلول وابتكار معالجات جديدة مع توفر صدق النوايا واستبعاد المماطلة والمناورات الخبيثة التي ميزت ممارسات النظام السابق.

في مثل هذا النظام الديمقراطي الجديد فإن السلطة المنتخبة يتركز دورها في إدارة شئون المجتمع وفق معايير دستورية وقانونية، تحد من صلاحيتها وتحول دون تغولها وتوحشها في المجتمع وتنهي شخصانية السلطة، أي ارتباطها بشخص الزعيم والقائد، وسيقود ذلك إلى الاستقرار وفك الارتباط بينه وبين الأشخاص، لأن

الضمان هو بقاء المؤسسات الدستورية ومؤسسات الدولة المختلفة، بصرف النظر عن تغير الأشخاص عبر الانتخابات الحرة.

وإذا ما قام هذا النظام الديمقراطي الجديد فإن احدي الآليات الأخري للديمقراطية هي آلية الاختلاف والتعارض في المصالح والتعايش بين الأغلبية المنتخبة التي تحكم والأقلية التي تبقي في صفوف المعارضة. وهي آلية ينبغي أن نهيئ أنفسنا نفسيا وثقافيا للتعايش معها والتأقلم مع ثقافتها وهي الثقافة التي ستشق مجراها في حياتنا ببدء هذه الممارسات وتكيفنا معها واستيعابنا لمضمونها وقيمها.

أعتقد أن الشعب المصري بعد ثورته البيضاء وربما قبلها أيضا قادر علي استيعاب وتمثل هذه التطورات والآليات، وتلك الثقافة الجديدة التي تضاف إلى الطبقات الثقافية المتراكمة عبر الزمن، فالمصريون يفضلون الاستقرار والنظام ويحترمون القانون إذا ما تم تطبيقه علي الجميع، دون تمييز، واتسع وعيهم وقبلت ثقافتهم متغيرات كثيرة جديدة واستوعبوها واستبطنوها وكأنها جزء لا يتجزأ من شخصيتهم وثقافتهم، وسوف يواجه الشعب المصري هذه التحولات الجديدة بنفس الديناميكية والحيوية التي ميزت استقبالهم للجديد والحسن منه علي نحو خاص طوال قرون مضت.

عودة المواطن إلى السياسة

قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن إنجازات ثورة٢٥ يناير عام٢٠١١، رغم أن الكثير منها يبدو ظاهرا للعيان، ذلك أن هذه الإنجازات ما ظهر منها حتي الآن،وما سيظهر منها في المستقبل المنظور، سوف تكون موضوعا للتاريخ والمؤرخين عندما تكون هذه الإنجازات قد عرفت الطريق إلى الواقع وتجسدت فيه وترسخت في هيئة مؤسسات وممارسات وسياسات، أي نظام جديد يرقي بمكانة مصر والمصريين بين الأمم.

ومع ذلك فإن إنجازا واحدا يبرز من هذه الإنجازات يفرض نفسه علي صدارة

المشهد الراهن في مصر، بل ويمكن نسبة الثورة إليه، إذا ما صح نسبة الثورة إلى أحد منجزاتها دونا عن إنجازاتها الأخري، هذا الإنجاز هو عودة المواطن والمواطنة فثورة الخامس والعشرين من يناير هي ثورة المواطن والمواطنة دون أدني مبالغة.

عاد المواطنون إلى السياسة أو عادت السياسة إلى المواطنين، بعد غياب وتغييب طويل، قام به النظام السابق طوال عقود ثلاثة مضت وربما أكثر من ذلك أيضا، حرصت أجهزة ومؤسسات النظام السابق وسياساته علي تزييف وتزوير إرادة المواطنين، وبقائهم خارج المجال العام ودوائر صناعة القرار التشريعي والتنفيذي والسياسي.

وقد تكفل النظام السابق ورموزه ومؤسساته بتحديد مواصفات المواطن الصالح، فهو المواطن الذي ينتمي للنظام ويقبل به دون مناقشة ويبرر سياساته ويدافع عنها، وهو أيضا المواطن المستلب المتفرج الخائف، الذي قبل طواعية وكرها التخلي عن حقوقه في المشاركة وتقرير مصير الجماعة المصرية، وأعطي تفويضا رغما عنه للنظام، للحديث بإسمه في كل الأمور التي تتعلق بمصيره ومصير أقرانه من المواطنين المصريين.

كان المواطن الصالح في نظر النظام ورموزه وأجهزته ومؤسساته هو المواطن الميت في أسوأ الأحوال أو المواطن الغائب المغيب في أفضل الأحوال، وتكفلت أجهزة الأمن بمختلف درجاتها بتحقيق هذه الرؤية والنظرة للمواطن بمختلف الأساليب وأبشع الوسائل بالمخالفة لأبسط مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات التي وقعتها مصر في هذا المجال.

لم يكن المواطنون في ظل النظام السابق سوي رعية أو رعايا، يتم استدعاؤهم عند الحاجة، عندما تتزايد ضغوط الخارج عليه من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية وسياسية، وكان يستثمر في ذلك ميراث العداء للخارج والتدخل الخارجي الذي يستند إلى الموقف المنحاز للغرب إزاء إسرائيل وازدرائه للعرب

والمسلمين بوجه عام وتواطئة علي القضية الفلسطينية بوجه خاص، وكان يلجأ في هذه الحالة إلى نمط التعبئة الديماجوجية والغوغائية التي تكفل له الاستمرار.

وعدا ذلك فإن الرأي العام واتجاهاته ومواقفه وتفضيلاته إزاء القضايا والاختيارات المختلفة لم تكن تحظي بأي تقدير أو أي انتباه، بل كان الرأي العام باعتباره يمثل آراء المواطنين في أدني درجات اهتمامه، هذا إذا كان أصلا مدرجا في جدول أعماله.

مارس النظام وصاية وأبوية من نوع فريد علي المواطنين، فهؤلاء المواطنون في نظره ليسوا كاملي الأهلية، يستطيعون أن يميزوا بين الصالح والطالح، أو بين الخير والشر أو بين ما يتوافق مع مصالحهم في الحال والاستقبال، وما يتعارض مع هذه المصالح، فهو وحده أي النظام يملك هذه الأهلية والوكالة التي لم يفوضه فيها أحد، أهلية أن يقرر مصالح المواطنين واختياراتهم ويحدد رغما عنهم ما يطمحون إليه وما يريدونه، ويعرف ما يفكرون فيه أو بالأحري ما ينبغي أن يفكروا فيه، حيث أنه يمتلك المعرفة والأهلية لذلك، فرض النظام وصايته علي المواطنين فهو أدري بشئونهم من أنفسهم ويمتلك مقاييس الصلاح والنجاح ومفاتيح الرضا والقبول.

هذه الأبوية والوصاية التي امتدت زهاء ثلاثة عقود هي التي غيبت المواطن وأفضت إلى موت السياسة، خاصة أنها لم تكن أبوية أو وصاية رمزية بل كانت مصحوبة بأدوات للقمع والقهر وأساليب تضليل إعلامية وسياسية، شلت إرادة المواطن وعزلته عن أقرانه من المواطنين، وحالت دون تواصله معهم علي أي نحو من الأنحاء.

والحال وفي مواجهة هذا الوضع أن ثورة الخامس والعشرين من يناير قد قلبت هذه المعادلة، ووضعتها في موضعها الصحيح، حيث أعادت المواطن إلى صدارة المشهد السياسي فهو الذي يقرر معايير المواطنة، وعبر إرادته المستقلة يختار ممثليه في

مختلف المؤسسات التشريعية والتنفيذية عبر انتخابات حرة ونزيهة وسياسات يقبلها أو يرفضها وفقا لضميره الوطني وإرادته المستقلة، فالمواطنون هم الذين يقررون معايير المواطن والوطنية وهم الذين يصنعون ويقررون مصيرهم بأيديهم، استعاد المواطنون زمام المبادأة والفعل، وأزاحوا عن كواهلهم الأبوية والوصاية، وكشفوا في مضمار الممارسة عن درجة من الوعي والنضج والحكمة كانت مختزنة في أعماقهم وثقافتهم، وفهموا السياسة باعتبارها الواقع المعاش والملموس الذي يحياه المواطنون بعيدا عن دهاليز المناورات والتضليل الذي كان يمارس سرا وعلانية، لتمرير مشروعات وقوانين وسياسات تجافي الحس السليم والمنطق ناهيك عن مجافاتها لمصالح عموم المواطنين.

لقد أعادت ثورة الخامس والعشرين من يناير الاعتبار لمفهوم الرأي العام المصري، فمن الآن فصاعدا فإن السياسات ستكون مرهونة بقبول الرأي العام أو رفضها، سيقوم الرأي العام بمهمته في مراقبة السياسات والحكم عليها وتقويمها، وفقا لمعايير المصلحة العامة والمصلحة الوطنية، بل وأصبح مصير السياسات التي يتم تبنيها وتنفيذها مرهونا ومرتهنا بقبول الرأي العام لها وليس بقبول النظام أو الرئيس مهما علا شأنه ومكانته.

هذا التغيير في المشهد السياسي الراهن لن يكتمل إلا بحرية المواطنين في تنظيم أنفسهم في أحزاب وجمعيات واتحادات ونقابات مهنية وسياسية مستقلة في إطار القانون واستكمال أطر الشرعية الجديدة التنفيذية والتشريعية والقضائية والقانونية، حتي يتم تجسيد هذا التغيير في الواقع السياسي في شكل مؤسسي لا يمكن النكوص عنه أو الارتداد عليه، لأنه سيضع مصر في مصاف الدول المتقدمة والديمقراطية أو علي الأقل في بداية الطريق إلى ذلك.

في ظل العهد السابق كان المعيار للقبول والاستمرار هو رضا الخارج عن أدائه وعن انخراطه في الاستراتيجية التي رسمت معالمها في الخارج لمصر والمنطقة، لأنه لم

يكن مهتما بقبول الداخل إلا عندما تتكاتف حوله الضغوط، بينما أن نظام ما بعد الثورة سيكون معيار قبوله أو الرضا عنه مرهونا بالداخل أي مجموع المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات والمشاركين في عملية بناء هذا النظام من القاعدة إلى القمة.

لقد انخرطت الثورة المصرية في٢٥ يناير منذ انطلاقها في عملية بناء مواطن جديد ووطنية من نوع مختلف في جميع محطاتها ووقفاتها، هذه العملية التي تضمن بناء نظام جديد ديمقراطي يعتمد بقاؤه علي التراضي الداخلي العام والتوافق الوطني في الداخل أولا والتوافق مع معايير حقوق الإنسان والمواطن المستقرة عالميا وفق جميع المواثيق المؤسسية لحقوق الإنسان وتلك المواثيق المكملة لها.

ولاشك أن عملية تحرير المواطن من ربقة الأبوية والوصاية والقمع والخوف هي الضمانة الأولي وحجر الزاوية في تأمين منجزات الثورة وتأمين بناء الواقع الجديد المنشود وضمان عدم الارتداد عن هذه المنجزات ومحاصرة بعض القوي الظلامية التي تحاول العبث بمصير الثورة، وهي القوي الممثلة في فلول النظام السابق وقاعدته الاقتصادية والاجتماعية وبعض الأجهزة الأمنية.

ومع ذلك فإن ارتهان السياسات والحلول الممكنة للمشكلات والقضايا التي تواجه مصر بقبول الرأي العام وموقفه منها، لا يعني بالضرورة الاعتقاد في صحة جميع المواقف التي يتبناها الرأي العام، كما لا يعني كذلك خطأ هذه المواقف كافة، بل يعني ضرورة تثقيف الرأي العام من خلال المناظرات والمناقشات بين مختلف أطراف العملية السياسية، وضرورة تبصير الرأي العام بعواقب كل اختيار حتي يكون علي بينة من الأمر، قبل تبني هذا الموقف أو ذاك وتلك عملية ديمقراطية سياسية تثقيفية شاملة تأخذ مجراها من الآن عبر بناء النظام الجديد.

***

الفتنة الطائفية في المرحلة الانتقالية

تصدر مشهد الوحدة الوطنية أحداث ووقائع ثورة٢٥ يناير، في ميدان التحرير وفي كل الميادين والأماكن التي انخرطت في جغرافيا الثورة وأكتسب هذا المشهد دلالات ومعاني تفوق في مضمونها وعمقها وحدة الهلال والصليب ليصل إلى تغليب الانتماء المصري علي الانتماء الديني أو انصهار هذين الرمزين الدينيين في معدن واحد، ورمز واحد هو الوطنية المصرية الجامعة وجذورها الراسخة في الضمير والوجدان والتاريخ.

هذا المشهد الذي تجلت فيه الروح المصرية والعبقرية المصرية في أثناء الثورة، يتعرض لاهتزاز إثر تواتر أحداث الفتن الطائفية في أطفيح والدويقة ومنشية ناصر وأبو قرقاص وأخيرا في إمبابة، التي تفوقت علي ما سبقها من أحداث طائفية بعدد المصابين والضحايا من المصريين مسلمين ومسيحيين، وبدا الأمر للمواطن والمراقب كما لو كان مشهد الثورة المصرية في٢٥ يناير وما بعده، مشهدا استثنائيا، يختلف عما قبل الثورة، وما بعدها أيضا، بل كأن مصر التي شاهدناها وعرفناها في أثناء الثورة لم تعد هي مصر التي نراها الآن وبعد مضي ما يفوق المائة يوم علي الثورة.

وفي تقديري المتواضع أن المشهد الراهن بغموضه والتباسه استند إلى فهم غير دقيق من مختلف الأطراف الفاعلة الآن، وكذلك إلى تشخيص غير صحيح لطبيعة المرحلة الانتقالية ومهماتها ودور الدولة والنظام بعد الثورة، ونتيجة لهذا الفهم وهذا التشخيص اختلط الحابل بالنابل والصالح بالطالح، وأصبحت كل الهواجس والمطالبة بصرف النظر عن عقلانيتها ورشادتها، مشروعة وممكنة، وأن الاحتكام إلى الفوضي والضغط والشارع هو الفيصل في هذه المرحلة!

ومع كل التقدير لدور القوات المسلحة في رعاية وحماية الثورة فإن المجلس الأعلي للقوات المسلحة باعتباره صاحب السلطة الشرعية في المرحلة الانتقالية

والحكومة كذلك قد نظرا إلى هذه المرحلة باعتبارها مجرد نقطة عبور قصيرة إلى المرحلة التي تليها، أي لا تحتاج إلى الحسم وانتزاع بؤر التوتر الممكنة ووضع لبنات وأسس جديدة تهيئ لبناء النظام القادم، ونتيجة لذلك لم يتمكن المجلس الأعلي للقوات المسلحة والحكومة من استخدام صلاحياتها لاستتباب النظام والأمن، وذلك لأن المرحلة الانتقالية لا تعني البتة تغييب القانون وضرورة تطبيقه علي الخارجين عنه كذلك ضرورة التمييز في هذه المرحلة الانتقالية بين المطالب الفئوية المشروعة والخروج عن القانون وارتكاب الجرائم، فالتعبير عن المطالب الفئوية المشروعة ينبغي أن يتم وفق القانون وبطريقة سلمية ودون إخلال بالنظام العام ودون تعطيل للمرافق العامة التي تخدم ملايين المواطنين في حين أن قطع الطرق والتعدي علي دور العبادة واستخدام الأسلحة النارية ضد المواطنين هي جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات دون لبس أو إبهام. وبناء علي ذلك فإنه حتي المسيرات والمظاهرات السلمية ينبغي أن تتم في ظل القانون بمعني حصول الراغبين علي القيام بهذه المسيرات والمظاهرات علي تراخيص بموعد وتوقيت هذه المظاهرات وخطوط سيرها; وذلك حفظا للأمن وسلامة المتظاهرين.

إن الكثير من الأعمال المخالفة للقانون خاصة في أحداث الفتنة الطائفية تم تسويته بالطرق العرفية التقليدية ولم يطبق القانون علي مرتكبي هذه الجرائم، ونحن نستطيع أن نفهم ونقدر الرغبة النبيلة من جانب المجلس الأعلي للقوات المسلحة والحكومة في تجنب استخدام القوة والسلطة، في مواجهة شعب عاني من فرط استخدام القوة والسلطة، وقام بثورته من أجل معاملة كريمة لمواطنيه، بيد أن استخدام القوة وتطبيق القانون لا يرتبطان بالضرورة بسوء المعاملة أو هدر الكرامة، فالنظام البوليسي فقط هو الذي يقرن تطبيق القانون بإهدار الكرامة وقسوة المعاملة.

من ناحية أخري فإن إنهيار النظام القديم قد أطلق بعض القوي والتيارات

الدينية من عقالها وتصورت ألا قيد علي تحقيق طموحها السياسي والتطلع إلى دولة إسلامية، خاصة تلك القوي التي جعلت من الاستفتاء غزوة وجعلت من كاميليا معركة أخري وفي إمبابة جعلت من عبير غزوة ثالثة راح ضحيتها اثنا عشر مواطنا مسلما ومسيحيا فضلا عن عشرات المصابين، تمتاز هذه القوي بعلو الصوت وصخبه وتوجهها للفضائيات والإعلام، بذلك لأنها تعلم علم اليقين أن طموحها وشعاراتها مفارقة للواقع الذي يؤازر مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات ومبادئ المواطنة بصرف النظر عن الدين والملة والاعتقاد، وهي الشعارات التي حركت الثورة وتضمن تحقيق حلمها في دولة قوية ومدنية وديمقراطية وتؤمن التعددية والمساواة بين الجميع.

لقد فهمت القوي الدينية أن انهيار النظام القديم وضعف الدولة والنظام الجديد يمثلان فرصة ينبغي اغتنامها قبل فوات الأوان عبر الحشد والتعبئة واستثمار المشاعر الدينية للمصريين واستباق كافة الأحزاب الجديدة في الاستحواز علي مساحة كبيرة من اهتمام الرأي العام.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم أن الأداء السياسي عموما للدولة لم يتخلص بعد من نمط التفكير القديم والسابق علي قيام الثورة، ومن ثم أصبح هناك تضارب بين الواقع المتغير والقرارات التي تصدر وفق نمط العقلية السابقة علي الثورة، فمساحة الحوار تبدو قليلة قياسا بالمهمات المطروحة وجدول الأعمال الوطني رغم الإعلان عن بدء الحوار الوطني، وقنوات الاتصال والتشاور بين قوي الثورة والمؤسسات القائمة تبدو ضئيلة إن لم تكن منعدمة، والحال أن اتخاذ القرار يغيب عنه محصلة عناصر فاعلة وستظل فاعلة إلى أمد طويل ولا تعكس القرارات محصلة التفاعل الوطني، وذلك فضلا عن هشاشة النظام الأمني حتي الآن وافتقاده الثقة بالنفس في مواجهة الخارجين عن القانون.

إن المشكلات والتحديات الحقيقية للثورة تبدأ بعد نجاحها في إسقاط النظام

القديم، ذلك أن المهمة الأساسية والوحيدة أثناء الثورة ولكل قواها وفصائلها هي إسقاط النظام وتنصرف كل الطاقات نحو هذه المهمة أما بعد إنجاز هذه المهمة فإن الواقع يطرح مهمات جديدة ونوعية ومتعددة وتتعرض الثورة لآثار وتداعيات فك التعبئة التي كانت قائمة وتنصرف أغلب القوي التي شاركت في الثورة وتوحدت خلف مهمتها الأساسية أو بعضها نحو أجنداتها الخاصة برامجها الخاصة وهو الأمر الذي يتطلب إعادة ترتيب مهمات وأولويات الثورة بعد نجاحها وتحقيق توافق وطني حول هذه المهمات بين كافة الأطراف; المجلس الأعلي للقوات المسلحة والحكومة والشعب والقوي الثورية.

إن مصير الثورة الشعبية المصرية أكبر بكثير من مصير كاميليا شحاته وعبير فخري وغيرهما، فهذه حالات فردية تدخل في خانة حرية الاعتقاد والمعتقد مع توافر حماية أصحابها ضد كل أشكال العسف والتعدي وفق أحكام القانون، ولاشك أن ضعف الدولة وغيابها وعدم تطبيق القانون هو الذي يسمح بتدخل كل الأطراف الأخري ومنح نفسها الحق في الحلول محل الدولة دون سند قانوني ودون تفويض من أحد مهما كانت النيات حسنة أو سيئة، والمفترض ألا تتخلي الدولة عن صلاحياتها في تطبيق القانون وحماية المواطنين وتأمين حياتهم لأحد مهما كانت مكانته الدينية ومهما كان موقعه. إن الفتنة هي نتاج لاستدعاء أسوأ ما فينا وأسوأ ما في ممارسات النظام السابق علي الثورة، في حين أن الثورة استنهضت أنبل ما في أنفسنا وما في تاريخنا ووضعتنا علي مشارف حقبة جديدة من تاريخ مصر نعيد فيه اكتشاف ذواتنا فرادي وجماعات ونستكشف فيه مكنون القوة الحضارية والثقافية في عمق التكوين المصري الضارب بجذوره في أعماق الضمير الإنساني، ولو تذكر كل منا ذلك وجعله حاضرا في وعيه ووجدانه لما أقدم أي منا علي الانخراط في أي عمل من أعمال الفتنة من قريب أو من بعيد، تلك الأعمال التي تبقينا حيث كان النظام السابق يريد أن نبقي، أي مقيدي العقل و'لتفكير بالإطار والنمط الذي كان سائدا

من قبل، بدلا من الانتقال إلى الأفق الرحب لأنماط جديدة في التفكير والممارسة بعيدا عن التعصب والتطرف.

إن إدارة المرحلة الانتقالية هي ضمان نجاح الثورة وصمام الأمان في تأسيس النظام الجديد، حيث أن هذا النظام الجديد لن يكون شيئا آخر سوي حصاد ما تم وضعه من لبنات وما تم اتخاذه من قرارات في ظل الروح الجديدة التي أعقبت نجاح الثورة.

الدين والسياسة بعد ثورة٢٥ يناير

لا تزال علاقة الدين بالسياسة إحدي الإشكاليات الكبري التي تواجه التطور السياسي والديمقراطي في العالم العربي، ومصر في القلب منه، رغم مضي ما يفوق القرنين منذ بدء اتصالنا بالحضارة الحديثة، طوعا أو كرها.

ورغم محاولات مفكري النهضة عبر مختلف المراحل تفكيك هذه الإشكالية، وبلورة حلول فكرية وثقافية تقوم علي التوفيق بين الدين والعصر وبين التقليد والتجديد وبين التقليدية والحداثة وبين الأصالة والمعاصرة.

ورغم عمق وأصالة هذه المحاولات، فإن الحلول التي تمخضت عنها والمقاربات التي تبنتها، لم تفض فيما يبدو- إلى القبول والتوافق والتراضي بين أطراف النخبة المختلفة، حيث يتصدر المشهد الراهن بعد ثورة٢٥ يناير عام٢٠١١ جدلا كبيرا ونقاشا واسعا حول حدود علاقة الدين بالسياسة، وحول الدولة المدنية والدولة الدينية، بل يبدو أن الأمر يزداد التباسا وغموضا وإبهاما، مع كل مرحلة جديدة من التطور السياسي، وكأننا قد بدأنا للتو في مواجهة هذه المشكلة وكأننا نواجهها للمرة الأولي. خاصة مع ظهور المد الإسلامي ومعركة الاستفتاء.

وبالتأكيد فإن هذه القضية بحاجة لدراسات متأنية وجهد جماعي مخلص بهدف استخلاص العبر والدروس من التجارب التاريخية المختلفة، والاتفاق علي الصيغة التي تلائم التجربة الوطنية المصرية، وسنحاول هنا تقديم بعض الأفكار للمساهمة

في النقاش الدائر قد لاتخل من فائدة.

في هذا السياق تتعلق بمجال كل من الدين والسياسة والمبادئ التي يستند إليها كل منهما، وضرورة كل منهما للوجود الإنساني الفردي والجماعي، فالأول أي الدين يمثل مستودع الكليات الأخلاقية والروحية والقيم الكبري المتمثلة في التكافل والتراحم والمساواة والعدل، كما أن الدين أيضا يقوم بصياغة الأجوبة علي الأسئلة الوجودية الكبري في حياة البشر حول الحياة والبعث والحساب والثواب والعقاب وغاية وجود الإنسان علي ظهر هذه البسيطة والمتمثلة في إعمار الكون وعبادة الخالق، وهذه الأسئلة الكونية الكبري لا يستطيع العلم رغم تطوره الإجابة عليها، بل لا تدخل هذه الأسئلة بالضرورة في مجال العلم; ذلك أن العلم يهتم بالمجالات الطبيعية التي يمكن استخدام منهج التحقق التجريبي في إثبات قوانينها وطبيعتها، وطبيعي أن مثل هذه الأسئلة تخرج عن نطاق التحقق التجريبي، وتدخل في باب الاعتقاد والإيمان الذي يفترض التسليم والاقتناع بقدرة الخالق ومعرفته المطلقة وعلمه اللدني السرمدي.

أما السياسة باعتبارها إدارة شئون البشر الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية، فهي تتعلق بأسئلة مثل تنظيم الحياة السياسية وصياغة التشريعات والقوانين وتنفيذها وتطبيقها علي الجميع، واختيار أفضل السبل لترقية حياة الجماعة الوطنية، وترسيخ سلطة الدولة والقانون وتحقيق العدل، ومن ثم فالسياسة شأن كافة المواطنين الأحرار القادرين علي المشاركة في صياغة الطريقة التي يديرون بها حياتهم، والتنظيم الأمثل الذي يكفل لهم الاستقرار والأمن والحماية والتوزيع العادل لموارد الثروة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد.

والفارق واضح بين مجال كل من الدين والسياسة، فالأول أي الدين ينتمي لعالم السماء، بينما تخص السياسة عالم الأرض، كما أن الدين يحظي بالقداسة في حين أن الشأن السياسي لا يحظي بمثل هذه القداسة، كذلك تنطوي مفاهيم الدين وتعليماته

وقيمه علي طابع الإطلاق والصحة في الزمان والمكان وبصرف النظر عن الظروف الملموسة والمحددة، بينما تنطوي السياسة وتفاعلاتها في الواقع علي النسبية، فلا أحد في السياسة يمتلك حقيقة مطلقة أو عابرة للزمان والمكان، فكافة أطراف اللعبة السياسية تمتلك تصورات نسبية لحل مشكلات المجتمع، يختلف معها أو يتوافق معها هذا أو ذاك من الأطراف. ذلك أن الدين شأن إلهي سماوي مقدس، في حين أن السياسة شأن وضعي بشري ينطبق عليه ما ينطبق علي كافة ما ينتجه البشر من نسبية واحتمالية الصواب والخطأ.

وبسبب هذه الطبيعة المتناقضة للدين والسياسة وبسبب مضاعفات خلط الدين بالسياسة، فإن التطورات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية قد أفضت إلى ضرورة الفصل بين المجال الديني والمجال السياسي، واعتبار المجال الديني يخص المعتقد الفردي والجماعي، ويدخل ضمن المجال الخاص بكل فرد وبكل جماعة، بينما المجال العام هو المجال السياسي الذي يشارك فيه جميع المواطنين علي قدم المساواة لتحديد القواعد والمبادئ التي يرتضونها لتنظيم الدولة والمجتمع وعلاقة الفرد بالدولة وعلاقة الدولة بالفرد وحماية الدولة للحريات، وفي مقدمتها حرية العقيدة وحرية ممارسة شعائرها في الأماكن المخصصة لها.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال تهميش الدين أو الاستخفاف بقوته ومكانته، بل يعني في المقام الأول إبعاد الدين عن مفاسد السياسة، ذلك أن خلط الدين بالسياسة سيفضي إلى تسييس الدين; أي إنزال لدين من عليائه وقداسته إلى معترك المجال السياسي بكل خصائصه، كما يعني أيضا وفي المقابل تديين السياسة; أي إضفاء القداسة علي الشأن السياسي وإضفاء صفة الإطلاق علي الشأن السياسي، الذي هو نسبي بالضرورة; لأنه ناتج عن توافق الأفراد والمواطنين واتفاقهم حول الصيغة التي يقبلونها للحكم وتنظيم شئون الدولة والمجتمع.

وفضلا عن ذلك فإن السياسة بطبيعتها ولأنها نتاج البشر، فهي تنطوي

بالضرورة علي أخطاء وخصائص نابعة من الطبيعة البشرية ذاتها غير المنزهة عن الخطأ والأخطاء، ولاشك أن إقحام الدين في معترك السياسة من شأنه أن يدفع بهذه السمات والخصائص لتلتحق وتلتصق بالدين والدين منها براء.

ينسب بعض المحللين إلى ميكافيللي أنه مؤسس علم السياسة; بما أنه علم السلطة والحكم; وأن النصائح التي قدمها لأميره تمثل في نهاية المطاف، ورغم المبادئ الراهنة، جزءا لا يتجزأ من السياسة والممارسة السياسية، فكل ممارسة سياسية تنطوي بالضرورة علي قيم ميكافيللية والفارق كبير بين تلك القيم الميكافيللية الوضعية وبين القيم والكليات الروحية المضمنة في الدين.

الدولة الحديثة في العالم العربي ومصر، دولة ما بعد الاستقلال الوطني رغم طابعها المدني وقوانينها الوضعية، نافست القوي السياسية التي تتخذ من الدين منطلقا لفاعليتها السياسية، في استثمار الدين وتبرير سياساتها، وإضفاء الشرعية علي ممارستها وتوجهاتها، وذلك بسبب ضعف شرعيتها وطابعها الاستبدادي وقصور هياكلها الاقتصادية والسياسية والثقافية عن استيعاب وتمثل الحداثة السياسية والعلمية والاجتماعية.

الدولة المدنية الحديثة في مصر هي مطلب غالبية المصريين لأن هذه الدولة بطابعها المدني الديمقراطي التعددي لا تخاصم بالضرورة الأديان والمعتقدات، بل هي تحمي الأديان وأصحابها وتؤمن لهم ممارسة شعائرهم وطقوسهم وعباداتهم في أماكن العبادة المخصصة، وتقف هذه الدولة المدنية حارسا علي بقاء المجال العام السياسي بعيدا عن الدين والتصورات الدينية وذلك بمقتضي التشريعات والقوانين التي تنظم حقل ممارسة السياسة وتحدد المبادئ والقواعد التي تنظم أداء كافة الفاعلين السياسيين في المجال العام.

إن إنجاز الدولة المدنية الديمقراطية ليس قصرا علي التجربة الغربية كما أنه ليس مجرد فصل الدين عن الدولة أو الدين عن السياسة بل هو مبدأ كوني ساهمت في

صنعه التجربة البشرية عامة شرقا وغربا وأن المطلوب ليس محاكاة الدولة المدنية الغربية أو تقليدها بل الاسترشاد بمبادئها والاقتباس من التجربة، وهو ما يعني إدخال المبادئ والعناصر والأفكار التي توجه الدولة المدنية في التجربة الوطنية وبحث الصيغ والآليات التي تتواءم مع هذه التجربة.

وأية منظور سياسي يقوم علي الدين لن يفعل سوي تحويل الدين بمقدساته وقيمه وتعاليمه إلى أيديولوجيا أي دوافع وأغراض وأدوات للحشد والتعبئة السياسية مرتكزا علي ما لدي الدين من مكانة في عقل ووجدان المصريين، وعمق وتجذر المكون الديني في ثقافتهم وحياتهم، وفي نهاية المطاف سيجعل هذا المنظور من الدين أيديولوجيا علي غرار الأيديولوجيات الوضعية الأخري التي أنتجها البشر عبر تاريخهم الحديث والمعاصر علي نحو خاص، ويتجاهل الحصاد المذهل للتطور السياسي المعاصر في العالم بقيمه ومثله، والذي انصب نحو نزع القداسة عن الشأن السياسي وتأكيد نسبية ما هو سياسي باعتباره منتجا بشريا وضعيا، يحتمل الاختلاف والاتفاق والتأييد والمعارضة والنقد والنقاش والثبات والتغير.

إن الدولة المدنية بطبيعتها وفلسفتها تحمي المعتقدات الدينية كما تحمي أتباع ورواد هذه المعتقدات من العسف والجور وتؤمن لهم ممارسة حرية المعتقد وممارسة الشعائر دون تمييز، وعلي قدم المساواة، ولا شك أن مطلب الدولة المدنية لا تتأسس شرعيته فحسب علي رغبات الأفراد والمواطنين أو التطور المعاصر في عالم السياسة والنظم الاجتماعية، بل وكذلك علي الحصاد الهزيل والسلبي لتلك النظم والدول والجماعات التي أعلنت أنها تقيم الدولة الدينية أو أنها في الطريق إلى ذلك، مثل حكم طالبان في أفغانستان قبل سقوطها علي أيدي الولايات المتحدة وحلفائها وغيره من النظم والحركات في العالمين العربي والإسلامي.

إن هذه المرحلة الجديدة من التجاذب بين الديني والسياسي تستلزم وتستوجب قراءة الخبرة العربية والخبرة الغربية من منظور نقدي يستند إلى التلاحم والتواصل

مع التجربة الوطنية.

أيهما أولا: الدستور أم الانتخابات؟

تنفرد مهمة وضع دستور جديد للبلاد قبل الانتخابات النيابية أو الرئاسية، بأهمية تفوق ما عداها من مهمات المرحلة الانتقالية التي يفترض أنها تضع دعائم النظام الجديد الديمقراطي .

ولا تعود هذه الأهمية فحسب إلى إن الدستور أبو القوانين بل لأن الدستور يمثل البوصلة التي تحدد الاتجاه والطريق وتضع المبادئ والأحكام والقيم، التي تمثل القاسم المشترك الأعظم بين مختلف القوي السياسية والأحزاب والفاعلين السياسيين بمختلف تنوعاتهم وأطيافهم وتحظي هذه المبادئ والأحكام والقيم التي يتضمنها الدستور بالتوافق العام والتراضي والاحترام من قبل كل الفاعلين أيا كانت توجهاتهم وكذلك من قبل الشعب.

ويلوح في الأفق منذ فترة انقسام واضح إزاء مهمة البدء بوضع دستور جديد للبلاد تسبق الانتخابات بين معسكرين، الأول: يطالب بإرجاء هذه المهمة لمن تفوضهم المؤسسة التشريعية المنتخبة لوضع الدستور الجديد، أما المعسكر الثاني: فيري أن مهمة وضع دستور جديد للبلاد يسبق أيا من المهمات الأخري خاصة تشكيل المؤسسات لأن الدستور هو الذي يضع المبادئ والأحكام التي تؤطر عمل هذه المؤسسات وتحدد أهدافها.

وفضلا عن ذلك فإن التيارات الدينية بمختلف أطيافها تخشي في حالة وضع دستور جديد للبلاد قبل الانتخابات أن تتعرض المادة الثانية من الدستور للتغيير، وهي التي تنص علي أن الإسلام دين الدولة وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

في حين أن خطاب المعسكر الثاني الذي يضم اليساريين والليبراليين والقوميين ومختلف القوي السياسية العلمانية وائتلافات الثورة يخشي أن تسفر الانتخابات

المقبلة في حال إجرائها قبل وضع الدستور عن نجاح التيارات الدينية والإخوان علي رأسهم في الحصول علي عدد كبير من مقاعد البرلمان وأن يسيطروا بالتالي علي عملية وضع الدستور عبر تشكيل اللجنة المكلفة بهذه المهمة أو عبر تأثيرهم في البرلمان.

ولايعني ذلك بطبيعة الحال أن مخاوف كل من هذين الطرفين متساوية أو متعادلة، أو أنها تقف علي درجة واحدة من الموضوعية والواقعية، ذلك أن مخاوف الطرف الأول الإخوان المسلمين والتيارات الدينية والتي تتمثل في المقام الأول في الحفاظ علي المادة الثانية من الدستور كما هي دون تعديل وفقا للتصريحات ــ ولو صدقت النوايا ــ، وكذلك صعوبة انتخاب جمعية تأسيسية في الوقت الراهن أو القول أن الاستفتاء حول التعديلات الدستورية في٩١ مارس الماضي قد عززت شرعية هذا التوجه عبر الأغلبية التي وافقت عليه، كل هذه المخاوف من السهل الرد عليها وتبديدها واحدا تلو الآخر، فالمادة الثانية من الدستور ليست موضع خلاف من جميع التيارات المدنية والسياسية ومن باب أولي الدينية بل هي موضع توافق المصريين والمسيحيين، وهذه المادة هي بند ثابت في جميع الدساتير المصرية وليس بمقدور عاقل أن يطالب بإلغائها وفي أقصي التقديرات وأكثرها تطرفا من وجهة النظر الدستورية يمكن اقتراح إضافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها أحد مصادر التشريع، وهي إضافة في جميع الأحوال تتوافق مع روح ومبادئ الإسلام والشريعة الإسلامية التي تضمن المساواة والتسامح واحترام المعتقدات الأخرى والتوجه الكوني للإسلام باعتباره ديانة عالمية.

أما فيما يتعلق بكيفية انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور ممثلة لجميع الفئات والتيارات والقوي والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فهي مسألة لا تستعصي علي الحل في حالة إقرار هذا المبدأ، ولدينا أولا خريطة القوي السياسية والمدنية والنقابية والمنظمات المختلفة، كما لدينا ثانيا خبرات الأمم والشعوب التي سبقتنا في

هذا المضمار، وأعقبت ثوراتها بتشكيل مثل هذه الجمعيات التأسيسية التي تكفلت بوضع الدستور، ونحن لن نبدأ من الصفر ولن نخترع العجلة وأمامنا متسع من الوقت للاقتباس والتعلم وابتكار الحلول، أما فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية التي تعلقت ببعض المواد الخاصة بالترشيح لرئاسة الجمهورية والإشراف القضائي علي الانتخابات وغيرها فهذه التعديلات لا تؤسس لشرعية متكاملة وجديدة حيث أنها اتسمت بطابع إجرائي عملي براجماتي اقتصر علي بعض المجالات دون غيرها في حين أن وضع دستور جديد يضع مبادئ وأحكاما تشمل كل مقومات المجتمع والدولة والنظام السياسي وطبيعته إن كان رئاسيا أو برلمانيا أم مختلطا وتحديد صلاحيات المؤسسات والسلطات وعلاقتها، بالإضافة إلى ذلك فإن الخوف من المجهول والتطلع إلى الاستقرار كان بمثابة الدافع القوي لإقرار هذه التعديلات، كما ان وضع دستور جديد لايقلل من قيمة هذه التعديلات ولا الأغلبية التي أقرتها.

من ناحية أخري فإن مخاوف الطرف الثاني أي مختلف التيارات السياسية اليسارية والقومية والليبرالية وائتلافات شباب الثورة وجمهورها مشروعة وحقيقية وليست متخيلة، ذلك أنه في حال الإبقاء علي الأجندة المقترحة المتمثلة في إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية أولا ثم وضع الدستور بعد ذلك وفي ظل علاقات القوي السياسية الراهنة يضمن للإخوان المسلمين والتيارات الدينية باعتبار أن الأولي هي القوة الأكثر تنظيما والأكثر تمرسا في السياسة والشارع والتنظيم وتحظي بقيادة هرمية معترف بها من قبل القواعد، يضمن لها عددا كبيرا من مقاعد مجلس الشعب ويمنحها صوتا عاليا ومؤثرا في توجيه عملية وضع دستور جديد للبلاد قد لايلبي بالضرورة متطلبات ومبادئ الدولة المدنية الحديثة العصرية التي هي أهم هدف لثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١.

حيث ان الدستور الجديد في مصر كما في غيرها من البلدان هو عملية أكبر من أي قوة سياسية أو حزبية أيا كانت قوتها وأيا كانت مرجعيتها.

علي صعيد آخر فإن الدستور لايلبي فحسب حاجة قوة سياسية بعينها أو طبقة اجتماعية بمفردها بل ينبغي أن يلبي جميع مطالب مختلف الفئات والقوي السياسية والمدنية والطبقات الاجتماعية المختلفة عبر مشاركتها الفعالة ومن خلال ممثليها في مناقشة مبادئه وصياغتها علي نحو يحقق التوافق حولها ويؤمن لهذه المبادئ هو التراضي العام.

الحاجة إلى وضع دستور جديد لإنجاز هذه المرحلة الانتقالية ملحة وضرورية.

إن مطلب وضع دستور جديد لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية ليس موجها ضد أحد لا المجلس العسكري ولا الإخوان المسلمين أو التيارات الدينية، ولايبغي أحد من وراء هذا المطلب الفوز بمغنم علي حساب الآخرين، بل المقصود منه وضع أسس ومبادئ التوافق الوطني والتراضي العام وتعزيز التماسك الوطني.

خلفية الأزمة السياسية الراهنة

تعود الأزمة السياسية الراهنة في مصر إلى عناصر متعددة لها جذور في الواقع السياسي بعد الثورة وبعد نجاحها في خلع رأس النظام ورموزه، كانت هذه العناصر بادية للعيان حتي ولو لم يكن ذلك بالقدر الكافي

بيد أن نجاح الثورة في الإطاحة برمز النظام ورأسه قد خلق حالة من النشوة والفرح بالانتصار، ربما قللت من الانتباه إلى خطورة وجود هذه العوامل وتطورها في المستقبل وانعكاس محصلة ذلك علي مسار الثورة ومطالبها الآجلة والعاجلة.

في مقدمة هذه العناصر التي أفضت إلى الأزمة الراهنة افتقاد الشفافية والوضوح إزاء العديد من المطالب الثورية وغياب جدول زمني واضح وعلني، لتحقيقها وتحديد الآليات والكيفيات التي تكفل التنفيذ، وإحاطة كل القوي السياسية في المشهد الذي أعقب الثورة علما بها، من ناحية أخري غياب الحوار بين المجلس العسكري الحاكم وبين قوي الثورة وممثليها، بل لزم المجلس العسكري الصمت في مواقف مختلفة وإزاء مهمات نوعية، كانت تستدعي التواصل والحديث والشرح

والتفسير، وبدا للكثيرين من الثوار والمواطنين أن هذا الصمت غير مبرر، وأن الغموض الذي يغلف العديد من القضايا ليس بناء بالضرورة، وأن نمط الاتصال القائم بين النظام الجديد وبين القوي السياسية والثورية التي صنعت الثورة أشبه كثيرا بنمط الاتصال السابق علي الثورة بكل ما يعنيه ذلك من إحباط وخيبة أمل.

لاحظ الثوار والمواطنون علي حد سواء أن الطريقة التى تتخذ بها القرارات خلال الشهور الأخيرة لم تختلف كثيرا عن طرائق النظام السابق. ي اتخاذ القرارات، فهي قرارات فوقية أحادية تتخذ من جانب واحد، وليست محصلة تفاعل وتفاهم ونقاش، كما كان يمكن توقعه بعد الثورة أغفلت هذه القرارات الفاعل السياسي الجديد الذي اقتحم المشهد السياسي إبان الثورة ألا وهو كتلة الثوار والأغلبية التي خرجت من غياهب الصمت، لتشارك في تقرير مصيرها وتقرير السياسات التي ترتضيها وتحقق مصالحها في الكرامة والعدل، وقد تجلت آلية اتخاذ القرارات في تعيين المحافظين الجدد والابقاء علي عدد من الوزراء الذين ينتمون للنظام السابق وسياساته.

تفهم المواطنون والثوار التباطؤ في اتخاذ القرارات علي ضوء الطبيعة الخاصة للمؤسسة العسكرية والمجلس العسكري الأعلى علي رأسها وخصائص عملية اتخاذ القرار فيها والتي من بينها التأني والدراسة والجماعية، بيد أن هذا التباطؤ امتد ليشمل قضايا عاجلة لاتحتمل بطبيعتها إهدار الوقت والزمن كمحاكمة قتلة الثوار ورموز النظام السابق المتهمين في قضايا فساد، بل وتبرئة البعض منهم، وفي هذه اللحظة تحديدا ظهر الفارق جليا بين الزمن العادي والزمن الثوري.

لاحظ بعض الباحثين غياب تعبير ثورة٢٥ يناير في القرارات والقوانين الرسمية الصادرة وهو ما يعني رفض بيروقراطية الدولة المصرية ذات الطابع المباركي الاعتراف بالثورة والحول دون دخولها إلى السجل الرسمي للدولة المصرية.

بالإضافة إلى ما تقدم أوجدني الأجندة او خارطة الطريق التي طرحها المجلس

العسكري لانتقال السلطة مضاعفات وانقسامات كان من شأنها إحداث استقطاب بين معسكرين في قوي الثورة، الأول مع هذه الخارطة الزمنية والموضوعية والثاني ضدها، إلى أن أفضي ذلك إلى حل وسط يتلخص في مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن يتضمنها الدستور المقبل بين عدد كبير من القوي السياسية من الجانبين والمهم في السياق الذي نحن بصدده أن الانشغال بهذا الانقسام وتعزيز مواقع كل فريق فيه قد استهلك بعض الوقت الذي كان ضروريا لتأمل مسار الثورة وطريق تحقيق مطالبها، ومثل ذلك تغطية غير مقصودة للالتفاف حول مطالب الشعب وإبطاء وتيرة التغيير، بل ربما تحجيم مطالب الثورة والوصول بها إلى الحد الأدني.

حفل مشهد ما بعد نجاح الثورة بالعديد من التناقضات التي أفضت إلى ما نراه اليوم من أزمة سياسية كبيرة حيث يشهد معسكر الثورة انقسامات عديدة بعد تحقيق الهدف الذي جمعها، أي إسقاط مبارك رأس النظام، بينما بقي النظام ذاته، ذلك أن النظام السياسي ليس حصيلة مجموعة بعض عناصره ورموزه بل هو توجهات وسياسات وقيم ومبادئ ومصالح تتجاوز الأفراد، وبقيت مطالب الثورة عالقة في أهم جوانبها وأكثرها حيوية علي أبواب البيروقراطية المصرية ونسختها التي تنتمي للنظام السابق، وكما لو كانت هذه البيروقراطية المنتمية لنظام مبارك تريد تأليب المواطنين علي الثورة وتشويه صورة الثوار عبر ترديد شعارات وقف الحال والإنتاج وتعطيل مصالح الناس وحمل الثوار علي البقاء في الميادين لتبرير عدم تنفيذ المطالب الشعبية بحجة وقف العمل والإنتاج.

ونتيجة لذلك فان الأداء الرسمي بكل مستوياته تميز بالارتباك والارتجال والتضارب وافتقاد رؤية واضحة لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تؤسس للنظام الجديد وتوزع اهتمامه بين الإبقاء علي النظام القديم وإخراج صورة جديدة منه وهو الأمر الذي ترفضه تماما قوي الثورة التي ـ لحسن الحظ ـ لا تزال يقظة وحية ولا تريد للثورة وأهدافها أن تعود القهقري أبدا.

وأخيرا وليس آخرا فانه بعد نجاح الثورة ردد الكثيرون باعتزاز أن هذه الثورة ليس لها قائد بل كل من شارك فيها قائد بحد ذاته، وأن ذلك طبيعة التقنيات التي استخدمها الثوار وهي تقنيات الميديا الحديثة عبر الانترنت، التي تتيح للجميع المشاركة علي قدم المساواة واعتبر آخرون أن هذه ميزة تنفرد بها الثورة المصرية وغيرها من الثورات، لكننا بعد مضي هذه الفترة يمكننا مراجعة ذلك، فافتقاد القيادة في الثورة ليس ميزة مطلقة، حيث أفضي ذلك إلى الفصل بين الثوار وبين قيادة التحولات في المجتمع وإدارتها، وأوكلت هذه المهمة للمجلس العسكري الذي قبلها طوعا والذي استحقها عبر مواقفه المتدرجة في حماية الثورة وتبني أهدافها، بيد أن قيادة الثورة عبر الثوار تتوفر لها ميزات نوعية تؤهلها لانجاز مهام الثورة فهي تتحرر من البيروقراطية والتراتيبية والهرمية وتتمتع بطاقة الدفع الثورية لانجاز المهمات والتحولات المنشودة في المجتمع ذلك أن هذه القيادة تجيء من خارج الأطر الهيكلية والمؤسسية للدولة، وذلك لايقلل بحال من قيمة وهيبة المؤسسة العسكرية المصرية خاصة أن تاريخها ينم عن التحامها بقضايا الوطن منذ نشأتها كمؤسسة حديثة، محترفة حتي الآن، بيد أنه من الضروري فتح صفحة جديدة مع الثوار وتسريع إنجاز أهداف الثورة ومحاكمة قتلة الثوار، فالعدالة وتوافر أركانها لايرتبطان بالضرورة بالبطء والتباطؤ، كما أن السرعة والتسريع في محاكمة هؤلاء لايرتبطان بالظلم أو احتقار العدالة ذلك انه يمكن ضمان العدالة وتوافر أركانها في كل المحاكمات الحاسمة والناجزة.

الشعب يريد العدالة

في ظل النظام السابق لثورة٢٥ يناير عام٢٠١١، درج منظرو النظام وسياسيوه وكتابه، علي الاستخدام المفرط لكلمة التاريخ والتاريخي إلى حد الابتذال والاستخفاف بمعني التاريخ، حيث لحقت هذه الصفة بمواقف وأحداث بل ومشروعات لم تكن ترقي في أي وجه من وجوهها إلى هذا الوصف،إلي حد أن

القارئ لهذه التصريحات والتبريرات كان يدير لها ظهره ولايعيرها انتباها ما أن تقع عيناه علي الوصف التاريخي الذي لحق بها.

بعد ثورة ٢٥ يناير أصبح بمقدورنا أن نطلق هذه الصفة أي التاريخي علي كافة مشاهد الثورة التي توالت منذ ٢٥ يناير وحتي الآن، ومن بين هذه المشاهد كافة ينفرد مشهد محاكمة الرئيس السابق مبارك ونجليه باستحقاق هذه الصفة عن جدارة، فهو مشهد تاريخي بامتياز ليس فحسب لأنها المرة الأولي التي يضع فيها الشعب المصري رئيسه السابق في قفص الاتهام علي ما اقترفت يداه بحق مصر والمصريين، ولكن لأن هذا المشهد التاريخي يحفل بقيم ودلالات عميقة تتجاوز مصير مبارك وبنيه، لتلقى بظلالها علي مستقبل مصر والشخصية القومية المصرية والعلاقة بين الجيش والشعب وبين المجلس الأعلي للقوات المسلحة وبين سائر المصريين ثوارا أو مواطنين.

أولي هذه القيم والدلالات أن ضبط وحبس وإحضار المتهم محمد حسني مبارك، ووضعه في قفص الاتهام من شأنه أن يفتح صفحة جديدة بين المجلس العسكري الأعلي وبين الشعب، حيث وضع هذا الإجراء وفي هذا التوقيت - أو المفترض أن يضع ـ حدا للشكوك والهواجس بصدد موقف المجلس العسكري الأعلي إزاء مصير الرئيس السابق ومحاكمته.

من ناحية أخري فإن بدء هذه المحاكمة يضع كافة الانتقادات التي سبقت والتي يمكن أن تساق حول أداء المجلس العسكري الأعلي في المنظور الصحيح بعيدا عن التواطؤ أو التنكر لأهداف الثورة، أي ذلك المنظور الذي بموجبه يمكن النظر إلى المجلس العسكري الأعلي باعتباره طرفا أساسيا في العملية السياسية الدائرة الآن في مصر، وأنه فوق ذلك صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية الشرعية والفعلية وأنه بصفته كطرف وكصاحب سلطة ليس منزها عن النقد والتقويم والاختلاف والخلاف مع بعض أو جزء من القرارات التي اتخذها ويتخذها أو بعض القوانين

التي يصدرها بهدف تنظيم العملية السياسية وعملية الانتقال والتحول الديمقراطي.

أما ثانية هذه القيم والدلالات التي تنطوي علي محاكمة مبارك فهي تتعلق بالمستقبل، فالرئيس المقبل لمصر والحكومة المقبلة لمصر سيخضع للمراقبة والمحاسبة من قبل المؤسسات الشرعية والأجهزة التنفيذية والرقابية المختلفة، وأن حكم القانون وسيادة القانون هو المبدأ الحاكم للدولة والمجتمع والمواطنين علي حد سواء، وأنه بعد هذا المشهد لن يستطيع أحد أيا كان قدره ومكانته أن يفلت من الحساب والعقاب إذا ما أخطأ أو إذا ما أهدر مالا عاما أو انتهك القوانين المعمول بها، الجميع تحت طائلة القانون كقواعد عامة مجردة تنطبق علي كل إنسان ومواطن في دولة القانون.

وفي اعتقادي أن قيمة هذه المحاكمة ودلالتها تنصرف إلى المستقبل بشكل أكثر عمقا مما سبق، ذلك أنه في حياة الأمم والشعوب والدول كما في حياة الأفراد، لن تتمكن أية أمة أو أي شعب أو أي فرد من الانطلاق نحو المستقبل بطاقة روحية جديدة، إذا لم تستطع الأمة وإذا لم يستطع الشعب وإذا لم يتمكن الفرد من تصفية حسابه مع ماضيه وتقويمه وإغلاق صفحته بالمعني النسبي وليس بالضرورة بالمطلق، وذلك لمعرفة أين أخطأ وأين أصاب وكيف سارت الأمور علي هذا النحو؟

ولماذا لم تسر في النحو المنشود والمأمول؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها الكثير تمثل مفتاح الدخول إلى المستقبل وفك شفرة التقدم والنهوض من جديد ورسم معالم الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف والنمو والتقدم والتحرر من أعباء الماضي وإرثه الثقيل.

ولاشك أن أية ثورة تنطوي بالضرورة علي هذه المتلازمة أو المتلازمات ومعالجة أثارها، بين الماضي والمستقبل، بين تصفية النظام القديم ووضع ركائز النظام الجديد بين الثورة وقواها الحية وبين قوي الثورة المضادة، بين مبادئ النظام القديم ومبادئ

النظام الجديد، وهذه عملية جدلية لا ينفصل أحد طرفيها عن الطرف الآخر بمعني أن الثورة وهي تحاول إرساء النظام الجديد فهي بالضرورة تقوض وتصفي ركائز النظام القديم وعندما تتجه إلى رسم معالم المستقبل فهي تقوم وتقيم وتحاكم العهد البائد في عملية تاريخية واحدة لاتتجزأ، وهذا شأن أي ثورة حقيقية، وجدل أي تغيير جذري بل هو كنه الثورة ذاتها باعتبارها لحظة استثنائية فارقة.

ورغم كل ذلك فإن محاكمة الرئيس السابق ورموز نظامه تنطوي علي إنصاف للشخصية المصرية واستعادة لجوهرها وطبيعتها والتي حاول النظام السابق إهالة التراب عليها وطمسها وتقزيمها وتسطيحها، وفصلها عن جذورها الحضارية والتاريخية، إذ إن عقد هذه المحاكمة ذاتها دال في تحضر المصريين ثوارا ومواطنين بمختلف فئاتهم ومواقعهم من موضوع المحاكمة، فالشعب المصري رغم المعاناة والهوان اللذين عاناهما في ظل النظام البائد لم يترك لمشاعر الغضب العنان، ولم يفتح باب الانتقام والثأر، علي غرار ماحدث لآخرين في رومانيا وغيرها من البلدان، بل حرص علي أن يحاكم رئيسه السابق محاكمة عادلة وفق كافة الأعراف والقوانين محاكمة تتوافر فيها الشفافية والعلانية ويحظي فيها المتهم بهيئة دفاع وهيئة محكمة مشهود لها بالنزاهة والتجرد، وتستجيب لكل ما هو ممكن من طلبات الدفاع وذلك لعمري مسلك حضاري لشعب يعيش أكثر من٤٠٪ من أبنائه في خط الفقر وتحت خط الفقر ويسكن الملايين من أبنائه العشش والعشوائيات والمقابر وليس ذلك غريبا علي المصريين الذين أسسوا أول حضارة في التاريخ وعرفوا الاستقرار والازدهار الأخلاقي والفكري وشكلوا مع غيرهم من أصحاب الحضارات فجر الضمير الإنساني، فالشعب المصري يترك مصير مبارك بين يدي القضاء المصري ويفترض طوعا بل وعن قناعة أن مبارك رغم علم الكافة بما فعل بريء حتي تثبت إدانته كغيره من المتهمين وهذا في حد ذاته مؤشر مهم للمستقبل.

ويبدو لي واضحا أكثر من ذي قبل أن صفة الأمي المثقف تنطبق علي المواطنين

المصريين الذين قد لا يجيدون القراءة والكتابة ومع ذلك فهم يحملون فوق ظهورهم وفي عقولهم طبقات عميقة من التاريخ وأخري أكثر عمقا من الثقافات وخلاصات التجارب والحياة والخبرات المستمدة منها، تلك الثقافات والتجارب التي تستهدف الإعمار والاستقرار والأمان والنظام وشريعة القانون، تلك الشريعة التي تميز بين مجتمعات الطبيعة ومجتمعات الثقافة بين المجتمعات التي تحكمها شريعة الغاب وتلك التي يحكمها القانون.

مصر والنموذج التركي

يحظي النموذج التركي بشعبية كبيرة في مصر، إن علي مستوي المواطنين والرأي العام أو علي مستوي النخبة من مختلف الأطياف الفكرية والسياسية وبدرجات متفاوتة.

وربما عزز من هذا الإعجاب وهذه الشعبية للنموذج التركي موقف تركيا من إسرائيل بعد تقرير بالمار والعقوبات التي قررتها تركيا علي إسرائيل في إطار العلاقات بين الدولتين التركية والإسرائيلية في الوقت الذي تطلع فيه المصريون. وعن حق إلى اتخاذ إجراءات مماثلة لما اتخذته تركيا إزاء إسرائيل بعد حادث قتل الجنود المصريين وأحد الضباط علي الحدود بين مصر وإسرائيل، ذلك التطلع الذي لم يتحقق وانتهي بغضب شعبي أفضي وسهل للبعض القيام باقتحام جزئي للسفارة الإسرائيلية وسقوط عدد من الضحايا والمصابين.

ولم يأت هذا الإعجاب وتلك الشعبية للنموذج التركي في الحالة المصرية وربما في الحالة العربية عامة- من فراغ أو باب الولع بكل ما هو غير مصري أو غير عربي أو أجنبي عموما، بل استند في الواقع إلى الإنجازات الملموسة التي حققها النموذج التركي في بضع سنين من عام٢٠٠٣ حتي اليوم بقيادة أردوجان وحزب العدالة والتنمية لقد تحقق لتركيا خلال هذه السنوات ما لم تحقق في بضعة+ عقود حيث وصل حجم الناتج القومي الإجمالي إلي٧٥٠ مليار دولار وتذهب نصف الصادرات

التركية إلى أوروبا ووصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى عشرة آلاف دولار بالإضافة إلى ذلك اتباع تركيا سياسة خارجية وإقليمية علي صعيد الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا تتحدد معالمها وفق الإرادة التركية وليس وفق دوائر حلف الأطلسي كما كان الحال قبل ذلك.

وقد ارتكزت هذه الإنجازات الاقتصادية والسياسية علي رؤية واضحة تضمنت تشخيصا للأسباب التي عوقت نمو وتقدم تركيا خلال حقبة ما قبل٢٠٠٣ وكذلك للمبادئ التي يستند إليها التوجه التركي الجديد وأدوات هذا التوجه، كان الإرهاب إرهاب حزب العمال الكردستاني من وجهة النظر التركية بالإضافة إلى عدم الاستقرار الداخلي في مقدمة الأسباب التي عوقت انطلاقة تركيا، وبناء علي ذلك تبنت تركيا وفق نظرية السيد أحمد أوجلو عددا من المبادئ التي تكفل وتؤمن انطلاق تركيا في مقدمة هذه المبادئ الوصول بالعلاقات مع المحيط الجغرافي لتركيا إلى درجة الصفر وأن تكون تركيا بحكم موقعها بين الشمال والجنوب والشرق والغرب والإسلام والغرب مصدرا للحلول وليس مصدرا للمشكلات واتباع سياسة خارجية متعددة المداخل ومتعددة المسالك بدلا من السياسة الخارجية ذات البعد الواحد التي كانت متبعة قبل ذلك وهو البعد الأطلسي، وإعادة تعريف الدور التركي وتبني دبلوماسية الحركة الدائمة بدلا من الجمود والكمون، علي ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية وتشكل نظام عالمي جديد.

تحددت أدوات تنفيذ وتحقيق هذه التوجهات في ضوء قاعدة الحضور التركي علي خط النزاعات في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي والملف النووي الإيراني وأفغانستان ولبنان حيث لعبت تركيا دور الوساطة بين سوريا وإسرائيل في إجراء المفاوضات بين البلدين وشاركت في قوات الناتو في أفغانستان واليونيفيل في جنوب لبنان وعقدت اتفاقا مع إيران بالتعاون مع البرازيل لإنهاء أزمة الملف النووي الإيراني كما هو معروف ولم تتورع عن نقد إسرائيل وممارساتها بالذات بعد

اغتيال الشيخ أحمد ياسين والعدوان علي لبنان٢٠٠٦ والعدوان علي غزة ٢٠٠٨ وحصارها برا وبحرا وجوا حتي الآن. في هذا الإطار، أي اتضاح معالم الدور الإقليمي لتركيا وبلورة سياستها الخارجية وتميزها بالاستقلالية في مواجهة أمريكا وإسرائيل وأوروبا واعتمادها علي ضرورة محاسبة كل الأطراف ووقف العمل بالمعايير المزدوجة وخروج الدور التركي عن الحدود التي كانت تتقرر في الدوائر الأطلسية والغربية، في ضوء ذلك كانت موقعة أسطول الحرية ومهاجمة السفينة التركية مرمرة وقتل٩ من ركابها من الأتراك عن طريق إسرائيل التي يبدو أنها قامت بهذا الهجوم في ضوء الشراكة الغربية والدولية لتأديب تركيا وكبح تنامي دورها الإقليمي ورفض خروجها عن الدور الذي كان يمكن أن يكون مرسوما لها، فلم يقم حلف الأطلنطي بالدفاع عن تركيا باعتبارها دولة عضو فيه ولم تشكل الأمم المتحدة محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي هذه الجريمة تابعة لها وصدر أخيرا تقرير بالمار الذي اعتبر حصار غزة قانونيا وانتقد علي استحياء استخدام إسرائيل المفرط للقوة وهو الأمر الذي وضع حدا لصبر تركيا ودفعها للإقدام علي معاقبة إسرائيل.

النموذج التركي وما يحظي به من إعجاب وشعبية في الحالة العربية والمصرية يثير جدلا كبيرا ويطرح أسئلة عميقة حول صلاحية هذا النموذج في الحالة المصرية والعربية وإمكان تطبيقه أو الاقتباس منه أو البحث عن نموذج مصري وعربي ينبع من الحالة المصرية والعربية.

وبادئ ذي بدء نقول إن أي نموذج سواء كان تركيا أم غربيا أو ما دون ذلك هو بالضرورة مرتهن بظروفه التاريخية والثقافية والسياسية والخبرات والدروس التي أمكن استخلاصها من الواقع المتعين، وذلك يفضي إلى القول بأن أي نموذج لا يمتلك بالضرورة صفة الإطلاق والقابلية للتطبيق في أي زمان وأي مكان، بل هو نسبي بالضرورة وذلك لا ينفي بطبيعة الحال أهمية القيم والمبادئ التي ينطوي عليها وإمكان استلهامها في مكان وزمان آخرين. قد تقرب الظروف المتشابهة بين مصر

وتركيا من فكرة تطبيق النموذج التركي فالبلدان مسلمان وينتميان لمذهب واحد هو المذهب السني كما أن عدد سكانهما متقارب والأهم من ذلك أن دور تركيا الإقليمي ينطلق ويستند إلى مبادئ وقيم من داخل النظام الدولي وليست من خارجه وكذلك مصر بدرجة مختلفة، بيد أن أوجه الشبه سالفة الذكر لا تخفي ولا تحجب الخلافات والفروقات النوعية بين البلدان، فعلمانية تركيا التي كانت مطبقة ويحرسها العسكر كانت علمانية متطرفة وقسرية متأوربة ولم يكن الحال كذلك في مصر فعلمانية مصر كانت متدرجة وتوافقية إلى حد كبير واستغرق اقتباسها زمنا طويلا تتوافق مع النسيج الوطني المصري، كذلك فإن تركيا عضو في حلف الأطلنطي ومرشحة منذ عام١٩٩٩ في قمة هلسنكي للانضمام للاتحاد الأوروبي وتطبق معايير كوبنهاجن في احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وهذه العناصر تدفع في اتجاه تحوير البنى القانونية والتشريعية نحو التوافق مع المعايير الغربية، ومصر ليست عضوا في الأطلنطي وتربطها بالاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكه كغيرها من الدول المتوسطية في جنوب المتوسط.

ولاشك أن استعادة أي نموذج حتي ولوكان ينخرط في صلب التاريخ الوطني في زمن معين مستحيلة بسبب تغير الظروف والمعطيات وتغير أنماط التفكير والقيم، حيث أن كل نموذج مرهون بتاريخه وظروفه، بينما أن الممكن هو استعادة روح هذا النموذج ومبادئه والاسترشاد بهذه المبادئ والقيم في بناء نموذج يتوافق مع الظروف الراهنة فالتاريخ لا يعيد نفسه ولا يكرر نفسه وإن فعلها فقد يكون ذلك إما ملهاة أو مأساة.

ومصر بالذات كانت قادرة دوما علي صنع نموذجها الخاص أو نماذجها الخاصة، ففي التاريخ القديم صنعت نموذجا حضريا فريدا استرشد بالروح والخلود وفجر الضمير وفي العصور الوسيطة ومع الإسلام صنعت نموذجا حضاريا مختلفا ومعتدلا دون أن تقطع صلتها بالماضي، وفي التاريخ الحديث صنعت نموذج

الخمسينيات والستينيات وفي بداية السبعينيات بلورت نموذج الانفتاح والسلام وهذه النماذج بصرف النظر عن نتائجها وتقييمها تجاوز تأثيرها الحدود أقصد تأثير مبادئها وقيمها.

تستطيع مصر أن تقتبس وأن تستلهم ما يمكن أن ينخرط في صنع طريقها ونموذجها الخاص المتسق مع التربة الوطنية والنسيج الوطني هكذا فعلت دائما ويمكنها أن تفعل في المستقبل.

محمد السيد سعيد وإرهاصات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

يسبق الثورات عادة تغير ثقافى وفكرى وقيمى يمهد لها ويزكيها ويعزز من إمكانية خروجها إلى حيز الوجود، يتمثل هذا التغير الثقافى فى نقد القيم السائدة وزعزعة استقرارها والترويج لقيم جديدة فى حياة قطاعات كبيرة من الناس.

كانت القيم السائدة فى مصر قبل ٢٥ يناير تتمثل فى الخضوع واليأس والاستسلام لمجريات الواقع وتعزيز ملكة التكيف مع الظروف السائدة واعتبار الحرمان والمهانة وتدهور مستوى العيش معطى حتمى لا فرار منه، بيد أن هذه القيم السائدة أو التى كانت سائدة قبل ٢٥ يناير اعتراها التغير وخضعت هى ذاتها لقانون التغيير إثر الحركات السياسية والاجتماعية والمطلبية التى قادتها حركة كفاية و٦ أبريل ومختلف القوى السياسية الوطنية وتمكنت هذه الحركات من إفساح المجال لقيم إيجابية على غرار المشاركة وانتزاع حق التظاهر السلمى واعتبار التدهور فى العيش والكرامة معطى اجتماعى سياسى يمكن تغييره.

هذا التغير فى القيم قبل ثورة ٢٥ يناير حتى ولو كان جزئيا فى بعض قطاعات المصريين والمراكز الحضارية قد ساهم فى التمهيد لثورة ٢٥ يناير ضمن روافد عديدة ومن الطبيعى أن تعزيز الثورة بعد نجاحها من ترسيخ هذه القيم وشيوعها على النحو الذى يواكب تغير النظام والأولويات.

فى هذا الإطار الثقافى والقيمي يمكن أن تلمس الدور الذى لعبه الراحل الكبير

محمد سعيد فى مقدمات ثورة ٢٥ يناير.

لم تفارق صورة الراحل الكريم محمد السيد سعيد مخيلتى، وأنا أتابع وقع مشاهد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، سواء كانت هذه المتابعة عبر شاشة التليفزيون، أو عبر النزول إلى ميدان التحرير، كغيرى من ملايين المصريين، فى مختلف المدن والمراكز الحضرية ، هذه الملايين التى صنعت تفرد ثورة الخامس والعشرين من يناير، دون غيرها من الثورات؛ فلم يحدث فى تاريخ الثورات أن شاركت هذه الملايين فى وقائعها ومشاهدها كما حدث فى مصر.

كان استحضار صورة محمد سعيد أثناء وقائع ومشاهد هذه الثورة، مبعثه الدور المتخيل والممكن الذى كان يمكن للراحل العزيز أن يضطلع به فى تعزيز مواقع هذه الثورة، ودعم تحولاتها ومعالجة إشكالاتها النظرية والعملية والتكتيكية والاستراتيجية وتعيين أهدافها الكبرى الكلية، وتعزيز وحدة القوى الثورية أثناء الثورة وبعدها وكذلك إدارة المرحلة الانتقالية.

وقد أردت التحقق من هذه الفرضية التى عنت لى وأخرجتها عبر الحديث مع بعض الأصدقاء، سواء أولئك الذين قابلتهم صدفة فى ميدان التحرير، ومنهم الصديق الفنان الأستاذ سيد سعيد وآخرين، أو فى أماكن أخرى جمعتنى بهم، ولم يختلف معى أحد حول هذا الأمر، حيث اتفق الجميع أننا نفتقد محمد سعيد فى هذه اللحظات الثورية وتلك الأيام التاريخية، نفتقد ملكاته النقدية والفكرية وبصيرته الثاقبة ونزاهته واستقامته.

كنت أدرك ويدرك جميع من تحدثت إليهم أن صحة هذه الفرضية لن تعيد إلينا محمد سعيد، ولن تبعثه إلى الحياة مرة أخرى؛ ذلك أن الموت فى حياتنا أو فى الحياة عموما هو أحد الحقائق القليلة والثابتة نقاومها قدر ما نستطيع، ونطمح إلى الأبدية والخلود بكل الوسائل، ولكن يعصف الموت بكل الأحلام ويترك فى النفوس لوعة -لحسن الحظ- أنها تقل مع الزمن ولكنها قد لا تندثر أبدا.

لتجاوز هذا المأزق الذى وجدت نفسى فيه وتلك الحيرة التى سيطرت على؛ بين حقيقة الموت ومجريات الواقع، عدت بذاكرتى إلى الوراء؛ أى إلى مسيرة محمد سعيد الفكرية والنضالية وهى مسيرة طويلة، وتوقفت عند أبرز مفاصلها ومحطاتها، خاصة فى العقد الأول من القرن العشرين، واكتشفت أن محمد سعيد كان حاضرا فى ثورة الخامس والعشرين من يناير، بل ربما كان يفوق حضوره تأثيرا وفاعلية – وهو الغائب- حضور الكثيرين من الأحياء الذين شاركوا فى مجريات ووقائع الثورة، ولم تتمكن المشاركة الكثيفة من قبل أولئك وهؤلاء من حجب حضور محمد سعيد فى مسار الثورة وتفاعلاتها وشعاراتها وأهدافها، على الأقل بالنسبة لى وبالنسبة لأصدقائه ومحبيه.

وتفصيل ذلك أن الراحل محمد سعيد كان له ما يقارب «منهج فى التغيير» فى مصر وفى العالم العربى، وقد يبدو ذلك غريبا للبعض؛ ذلك أن الراحل لم يترك مؤلفا أو كتابا أو وصية تحمل هذا العنوان، ولم يزعم فى حياته أنه صاحب مثل هذا المنهج، فى حين أن كافة الفاعليات الفكرية والثقافية والنضالية التى شارك فيها بالقول أو بالفعل، كتابة أو شفاهة، بالبحث والدراسة أو بالتحليل والتفسير، وإستشراف المستقبل كان يشير وينطلق من « منهج للتغيير» ثبت صوابه فى التغيير الذى شهدته مصر فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١.

كان محمد سعيد خلال هذه الأعوام العشرة مهموما بالتغيير، كان يثق ليس فى حتمية التغيير، بل فى إمكانية التغيير وكان يرى أن هذا التغيير الممكن لن يتحقق إلا عبر تحرير روح المواطن، وعقله من القيود، التى تروج لها السلطات الحاكمة، تحرير المواطن وجموع المواطنين من الخوف وتوصلهم إلى قناعة مشتركة بأن ما يعانونه من مهانة واستغلال ليس معطى حتميا يرتبط بجيناتهم، بل هو معطى اجتماعى سياسى يمكن تغييره إلى الأفضل، عبر تحرير الإرادة الفردية والجماعية للفرد ولجموع الأفراد والمواطنين.

وهكذا يتبين لنا أن المبدأ الأول فى منهج سعيد للتغيير هو أن التغيير المأمول والمنشود هو تغيير من القاعدة، من الأسفل؛ أى من قاع المجتمع، من تحرير المواطن وإقتناعه بإمكان هذا التغيير، وقدرته على صنع مصيره بنفسه، عبر الاتحاد والتوحد والتآلف مع غيره من المواطنين الأحرار ذوى الإرادة الحرة.

من خلال مراجعاته الفكرية ونشاطاته النضالية استطاع الراحل أن يتجاوز المرجعيات والأطر الإدراكية التى تستند إليها الممارسة السياسية لغالبية التيارات اليسارية والليبرالية والإسلامية والقومية، واستطاع عبر هذا التجاوز أن يخلق تصالحا وتناغما بين اليسار الإشتراكى وبين مفهوم الحرية، وأن العدالة الاجتماعية التى ينشدها اليسار لا ينبغى أن تكون على حساب الحرية، وأن الليبرالية التى تعلى من شأن الحريات العامة والخاصة لن يكون لها مستقبل فى مصر، ما لم تربط بين ممارسة الحرية وبين العدالة الاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة للتيارات الإسلامية التى كان يراها شريكا فى الوطن وأنه فى مقدورها تحقيق معضلة تواؤم التجديد مع التقليد، وتوافق بين الإسلام ومبادئه السمحة وبين العصر، أما ما تعلق بالتيار القومى فقد أبرز سعيد قيمة فكرة المواطنة والحقوق السياسية والمدنية للأمة والشعب وإعادة بناء فكرة العروبة وربطها بالقيم الحديثة، بحيث تكون استراتيجية تقارب بين الأقطار العربية فى سبيل التنمية الاقتصادية ودعم ركائز السلام والاستقرار.

لم يكن بمقدور سعيد التأثير فى مجريات الواقع وفتح بوابات التغيير، دون مراجعة شاملة للأطر المرجعية والفكريه التى حكمت الممارسة السياسية فى السابق من قبل هذه التيارات وأضعفت تأثيرها فى الواقع.

هكذا صاغ سعيد فى عقله ووعيه ونشاطه معالم وحدة القوى الوطنية والسياسية الفاعلة فى الشأن العام، واستبعد إمكانية أن يسيطر أحد هذه التيارات بمفرده على قيادة البلاد، وهكذا فتح سعيد الباب لجبهة وطنية عريضة وواسعة ومتآلفة ترفض

الإقصاء والاستبعاد، و تعزز الانتماء والانفتاح من أجل المضى قدما فى المشروع النهضوى التقدمى، الذى ظل مؤمنا به طوال حياته ولم يستسلم لليأس كما فعل الكثيرون، ولم يصمت كما فعل آخرون، بل زاوج بين المراجعة والنقد للأسس والمنطلقات، وفتح آفاق جديدة للممارسة السياسية فى المجالات السياسية والحقوقية والاجتماعية والتعليمية والثقافية.

وفى اعتقادى أن ما سبق يمثل المبدأ الثانى فى منهج محمد سعيد للتغيير ألا وهو المبدأ المتمثل فى الشراكة السياسية والوطنية لكافة التيارات الفاعلة والتى تمثل ضمير مصر فى تعددها وتنوعها فى صياغة وبلورة المشروع الوطنى النهضوى والتقدمى، وذلك بعد مراجعة ونقد مسلماتها وأقلمتها مع روح العصر والعالم والتقدم.

وفى هذا السياق تركزت جهود محمد السيد سعيد فى الرد على التحدى القائم فى وجه النهضة والتقدم وإجهاض مشروع الحداثة فى اتجاهين.

الأول: إعادة تفكيك وتركيب مشروع التغيير ذاته نظريا أى إعمال النقد التاريخى والفعلى لهذا المشروع، وإبراز ما هو جوهرى فيه أى ما يرتبط بالحاجة إلى الإنخراط فى روح العصر والتاريخ الحضارى للأمة، ولم يكن ذلك يسيرا إذا لم يستطع صاحب هذه المهمة أن يحتفظ بمسافة تفصل بينه وبين أفكارنا المسبقة والمرجعيات والعقائديات والتصورات السابقة التى درج العرف على تبريرها والدفاع عنها طيلة عقود.

وفى هذا السياق تمكن محمد سعيد من مراجعة الإشتراكية دون أن يتخلى عنها، بل ربط بينها وبين الحرية ودافع عن فكرة العروبة مع إعادة بنائها على أسس ومرتكزات حديثة مثل المواطنة وحقوق الشعوب السياسية والمدنية وكذلك فعل مع كافة التيارات الوطنية ومدارس الفكر والعمل فى مصر.

أما الاتجاه الثانى: تغيير أساليب العمل والممارسة وأهدافها وقد استهدف من وراء ذلك إعادة النظر فى التصورات والنماذج الجاهزة واعتمد معيار الفاعلية

والتواصل مع الكتلة الاجتماعية المستهدفة فى مشروع التغيير، وابتكار مقاربات استراتيجية جديدة لضمان استمرار التغيير، وقد قاده ذلك إلى اكتشاف العمل فى إطار المجتمع المدنى وتطوير أساليب الاتصال والتواصل مع جمهور عريض من الناشطين والمثقفين والمواطنين والشباب.

لم يكتف سعيد بالنقد والمراجعة والتفكيك والتركيب للأسس والمنطلقات النظرية لمشروع التغيير، وتعيين أهدافه وأساليب تحقيقها، بل انخرط هو ذاته قلبا وقالبا فى مهمة تطبيق هذه النظرة الجديدة واستكشاف إمكانيات تطبيقها فى الواقع المتعين فى مصر، وهكذا تمكن من الإسهام بفاعلية فى مجال خلق مجتمع مدنى مقاوم يكشف خواء السياسات المدنية المطبقة وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، مجتمع مدنى يقيم شبكة إقليمية ودولية مؤثرة فى مصير حقوق الإنسان والمواطن وداعمة لثقافة حقوق الإنسان.

كان سعيد حاضرا فى تأسيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ولم يبخل بالمشورة الحقوقية والقانونية والمساعدة لمختلف مراكز وجمعيات حقوق الإنسان فى مصر والعالم العربى، إيمانا منه بالدور الذى يمكن أن تضطلع به هذه المراكز، ذلك الدور الذى اكتشفه فى رحلة بحثه عن أساليب جديدة فى الممارسة السياسية وبحثه عن إطار نظرى للتغيير.

ولم تقتصر مساهماته وفاعلياته على المجال المدنى والحقوقى فحسب، بل وانطلاقا من مزاوجته بين النظر والعمل والشرح والتفسير والتحليل والإنخراط فى مجرى الشأن العام كان من أوائل المنضمين لحركة «كفاية» والمؤسسين لها، والداعمين لها فكريا وشارك فى غالبية تظاهراتها وفاعلياتها وساند حقها فى انتزاع حق التظاهر السلمى فى مواجهة السلطة الاستبدادية.

ودعم وساند معظم الإضرابات العمالية فى المحلة الكبرى وغيرها من المدن

المصرية كما فعل ذلك فى الثمانينيات أثناء إضراب عمال الحديد والصلب.

لم يهمل محمد سعيد قطاع الشباب باعتباره جزءا من الكتلة التاريخية المستهدفة بالتغيير، حيث خصص جزءا كبيرا من وقته ومناقشاته لهم؛ فى مكتبه بالأهرام أو فى مركز دراسات حقوق الإنسان أو غيره من المنتديات والمؤتمرات التى كان مدعوا للحديث فيها، وعكف على التواصل مع قطاع كبير من شباب مصر عبر الميديا الجديدة عبر النت وشبكات التواصل الاجتماعى؛ كان يتحدث إليهم ويتلقى تعليقاتهم ويهتم بمناقشتها والرد عليها باحترام وود وتواضع كما لو كانوا أقرانه رغم ما بينهم من فروق عمرية وعلمية.

لقد كان محمد سيد سعيد وبحق أحد الروافد العديدة التى ساهمت فى خروج ثورة ٢٥ يناير إلى خير الوجود من حيث طبيعتها، أو من حيث أهدافها العليا، أما من حيث طبيعة هذه الثورة فهى ثورة المواطن المتحرر من الخوف فى إتحاده مع جموع المواطنين الأحرار، فلم يكن للثورة تنظيم أو قيادة، بل شارك الجميع فى قيادتها وتنظيمها عبر التجمعات المختلفة من المواطنين والشباب الذين انخرطوا فى مهمة فتح الطريق أمام التغيير.

أما من حيث أهدافها المتمثلة فى الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة فقد كانت ويا للمفارقة هى ذات الأهداف التى تمثلها الراحل الكريم فى كتاباته ودراساته ومواقفه النظرية والعملية وكانت هذه الأهداف الثلاثة هى القاسم المشترك الأعظم فى التغيير الذى كرس له الراحل الكريم حياته العلمية والسياسية.

أى قلب قد توقف عن الخفقان؟ وأى فكر قد انطفأ؟ فليرحمك الله أيها الصديق وإنا لله وإنا إليه راجعون.

طوبى لمن رحل بداء الحب

هل من الممكن أن يختار المرء يوم رحيله؟ والإجابة بالطبع أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل، ومع ذلك فإن الصديق المناضل المثقف الدكتور أحمد عبد الله،

بدأ وكأنه اختار ذلك اليوم، بل اختاره بعناية، حيث أسلم روحه إلى بارئه مساء الخامس من يونيو، بالطبع لا تدرى نفس بأى أرض تموت، وما الدنيا إلا خطى مكتوبة، نمشيها لا ندرى إلى أين تقودنا.

اختار المرحوم المناضل الدكتور أحمد عبد الله الخامس من يونيو، ليرحل عن عالمنا، ولكنه آثر أن يذكرنا بذلك اليوم الذى شهد بوادر انكسار المشروع الوطنى والقومى، والذى لم نبرأ ولم تبرأ مصر من العديد من آثاره، الجاثمة على النفوس والكواهل حتى الآن، ورغم مضى تسعة وثلاثون عاماً على وقوعه، لكن أراد الصديق المرحوم الدكتور أحمد عبد الله أن يذكرنا كذلك بانكسار مشروع التغيير والإصلاح الشعبى الذى كان ينتمى إليه وقاد فى عام ١٩٧٢ أحد روافد ومصادر هذا التغيير ألا وهو الحركة الطلابية فى عام ١٩٧٢، بعد مضى ذلك التاريخ انخرط أحمد عبد الله فى حركة المجتمع والسياسة، يحدوه الأمل فى بث روح التغيير فى قطاعات من المجتمع غير تلك الحركة الطلابية بعد أن دخل معترك الحياة العامة.

إنه من الصعب للغاية أن يكتب المرء عن صديق رحل عن عالمنا، وترك فى نفوس أصدقائه ومحبيه قدراً كبيراً من المرارة وقدراً أكبر من الألم، ولاشك أن مصدر هذه الصعوبة بعيداً عن الحزن، هو أن حياة مناضل كالدكتور أحمد عبد الله لا تتسع لها صفحات كتاب، فكم هى عديدة لحظات الحزن والفرح والأمل واليأس والإحباط والرجاء، التى تكتنف مسيرة حياته وليس بمقدورنا بالطبع أن نختزل هذه اللحظات الكثيفة فى بضع سطور أو بضع صفحات.

ومن ثم سأحاول أن ألقى الضوء فى هذه السطور على بعض اجوانب الشخصية والسياسية والفكرية فى حياة المناضل أحمد عبد الله، كبداية ليس إلا، عسى أن نتمكن لاحقاً من الإسهام فى دراسة وتحليل هذا الطراز من الشخصيات الثرية التى تفيض بالعطاء على محيطها وبيئتها.

من تلك الجوانب المهمة رفض المرحوم الدكتور أحمد عبد الله الانخراط فى

المؤسسة سواء الثقافية أو السياسية والفكرية، وربما رفض هذه المؤسسة اندماجه فيها أو اقترابه منها، والأمران لاشك يتداخلان على نحو فريد، حيث لا يمكن الجزم أن العزوف عن انخراطه فى المؤسسة نابع فحسب من ذاته وشخصيته، أو يعود فحسب إلى رفض المؤسسة الصارم لانخراطه فيها، بل الأمران معاً، فقد رفضها بقدر ما رفضته وعزف عنها بذات القدر التى عزفت عنه، كان يدرك أن المؤسسة لها نظمها ولوائحها وقواعدها وهيراركية وبيروقراطية وتراتبية موروثة ومنقولة قديمة وحديثة، ومن ثم فإنها تثقل الروح وتجمد المبادرة وتقلص الحرية التى يحظى بها المرء بحكم وجوده وثقافته وإرادته، فالمؤسسة تمتلك القدرة على تنميط البشر واستنساخهم بحيث تتلاشى الفروق والتميزات والمسافات وتصادر المواهب والقدرات. أما المؤسسة كانت تراه صاخباً متمرداً مقتنعاً بما يعتقد أنه الصواب، ومدافعاً عنه، ولا يقيم وزنا لتلك الرتابة وذلك الروتين الذى يحكم أدائها، كانت تراه تحدياً لتلك القيم والتقاليد والتراتبية التى تضبط الأمور فيها، ولهذا أبقته خارجها وعاش بقية حياته بمنأى عنها.

ولا يعنى ذلك بالضرورة أن أبناء جيله الذين قبلوا هذا التحدى أى الانخراط فى المؤسسة، قد قبلوا بكل ذلك أى بما تفرضه هذه المؤسسة من توجهات وسياسات وقيم ومعايير، ذلك أن الكثيرين منهم قد بلوروا نوعاً من التوازن بين شخصياتهم ومبادئهم، وبين التواجد فى المؤسسة، كما أن ذلك يعنى أن شخصية المرحوم أحمد عبد الله رفضت ذلك النوع من التوازن ولم ترغب فى التعامل معه.

لم يقبل الانخراط فى المؤسسة إلا فى تلك التى أنشأها بجهده ودأبه، مع مجموعة من الأصدقاء الذين آمنوا برسالته، وأقصد بذلك مركز الجيل للدراسات فى حى عين الصيرة ومصر القديمة الذى عاش فيه ومن أجله.

بيد أن الأمر لا يقتصر على ذلك، فبين رفض أحمد عبد الله الانخراط فى المؤسسة ورفض هذه الأخيرة لاندماجه فيها، ثمة شرط عام يؤطر الأمرين معا، ألا وهو

غياب الديمقراطية وافتقادها فى هياكل الدولة والنظام السياسى، والحال أنه فى غياب الديمقراطية تكون الغلبة فى تقرير مصائر الأشخاص والسياسات للمؤسسات الأمنية والبيروقراطية والاستخباراتية، تلك المؤسسة التى تعزز مخاصمة الدولة لناقديها ومعارضيها ومقاطعتهم، وكأنهم ينتمون لمجتمع آخر وغرباء عن هذا المجتمع، والأهم من ذلك والأخطر أنها تضعهم تحت السيطرة والمراقبة وتتحول حياتهم وتاريخهم إلى مجرد ملف أمنى، ذلك أن هذه المؤسسة هى التى تملك القول الفيصل فى صعود وهبوط الأفراد فى إطار مؤسسات الدولة غير الديمقراطية.

فى فرنسا الديمقراطية تمكنت قيادات حركة الطلبة فى عام ١٩٦٨ من شغل مناصب هامة فى قمة الهرم الثقافى والفكرى والسياسى، بعد أن فتحت الدولة قنواتها للعديد منهم، لأنها – أى الدولة – لا تخاصم معارضيها وقادرة على احتوائهم واستيعابهم، فهم جزء لا يتجزأ من الديمقراطية والنظام والممارسة السياسية، فهم ليسوا قلة متمردة، أو يمثلون خطراً أمنياً أو تنفرد الجهات الأمنية بتقرير مصائرهم فى غيبة السياسة وبعيداً عنها.

بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم أحمد عبد الله للسياسة بالذات فى سنوات النضج وتراكم الخبرة والانفتاح على العالم الخارجى، كان أقرب لما يسميه علماء السياسة «السياسة من أسفل»، أى تلك الممارسة التى تتوجه للمجتمع أو لبعض شرائحه من البسطاء والفقراء وعامة الناس وأهل الحى وما دون ذلك من شرائح المجتمع العريضة، والذين لا صوت لهم، ومخاطبة عقولهم وحاجاتهم البسيطة فى التعلم والإدراك والوعى ليس عبر الخطاب السياسى المعروف، وإنما عبر العمل الطوعى والاجتماعى الملموس بهم وبينهم، بهدف ترسيخ القدوة والنموذج، وحمل المجتمع المحلى على المشاركة فى التفكير فى واقعه، والإسهام فى تغييره، وربما يحمل هذا التوجه والتحول فى مفهوم أحمد عبد الله السياسى الابتعاد عن الحلم والأحلام الكبيرة

والرومانسية حول التغيير الهيكلى والعميق، وربما أمكن اعتبار ذلك خطوة فى طريق الألف ميل أى نحو هذا الحلم، ولكن عبر مقترب آخر، وربما أيضاً حمل هذا التوجه بعض ملامح اليأس من المجتمع السياسى المحيط به وتمسكه بخطاب يعتقد هو أنه متعالى على الواقع ولا يجد طريقه إلى الناس، كما يراهم أحمد عبد الله، وفى جميع الأحوال فإن هذا التحول فى فهمه للسياسة كان وسيظل علامة مضيئة ومشرقة فى مسيرته ذلك أن بناء المؤسسات الاجتماعية والتنموية وتوسيع آفاق المشاركة وحمل المجتمعات المحلية على الإفصاح على إمكاناتها والخروج من أسوار العزلة والمجال الخاص إلى المجال العام، يكاد يكون هو الطريق نحو النهضة والتغيير وتجاوز التخلف.

استوعب فهم أحمد عبد الله للسياسة فى مرحلة النضج التعددية والعمل الجبهوى والتحالفات واستحالة أن ينفرد تيار ما بتقرير مستقبل السياسة فى مصر، أياً كان حجمه ووزنه، وأدرك أن السياسة هى لعبة التقارب بين الأحزاب والسياسات وبناء التحالفات والبحث عن المشترك بين مختلف التيارات السياسية واستخلاص القيم الوطنية والديمقراطية العامة التى ينبغى أن تؤطر أداء وطموح هذه التيارات فى دراسته القيمة التى أهداها لى عندما تقابلنا فى باريس يرى فيها ضرورة التوافق والتوفيق بين التيارات الليبرالية واليسارية والقومية والإسلامية، وهى التيارات الفاعلة فى روافد الحركة الوطنية المصرية منذ أمد طويل، وأن القيم التى تجمع هذه التيارات هى المواطنة والعدالة الاجتماعية والانتماء العربى القومى لمصر وعمق تدين المصريين والديمقراطية وأنه لا يمكن لأى بين هذه التيارات أن يزعم لنفسه الواحدية والأحادية فى تمثيل المصريين وتقرير مستقبل البلاد.

لم يكتف مفهوم السياسة عند أحمد عبد الله فى هذه المرحلة بتشخيص الواقع السياسى فى مصر على النحو الذى أشرنا إليه، ووصف معالم الخروج من الأزمة والعزلة وتجاوز الأسوار المنظورة وغير المنظورة بين التيارات، بل تعداه إلى ما هو

أبعد أى إلى الاستشراف والتنبؤ بسيرورة الأحداث والمعطيات فى المدى المنظور والمتوسط، فعندما تقابلنا فى باريس فى العيد السنوى الذى كان يقيمه الحزب الشيوعى الفرنسى لجريدة «الإنسانية» وكنا نقوم بتوزيع بيان يندد بالقبض على الأصدقاء الدكتور محمد السيد سعيد والأستاذ مدحت الزاهد والمهندس إبراهيم عزام وآخرين من الأصدقاء، استشرف فى حديثه انهيار نظم أوروبا الشرقية وتحولها إلى الديمقراطية وتبنيها اقتصاد السوق، وكانت الاضطرابات آنئذ فى بداياتها الأولى، وبمطلع التسعينيات كان العالم قد تغير وانتهت الثنائية القطبية واختفت نظم أوروبا الشرقية، وكأنها قد يئست من وقوفها على حد تعبير الفيلسوف الفرنسى «جون بود ريارد»، فى الوقت الذى كان الكثيرون منا يتمنون بقائها ومقاومة عوامل فنائها، واستمرار تأييدها لنا بصرف النظر عن طبيعتها الديكتاتورية.

فى عام ١٩٩٤ زرته فى بيته بالجيزة دون موعد سابق فأهدانى كتاباً جديداً صدر له عن إحدى دور النشر، وكتب فى الإهداء «إلى عبد العليم صاحب الدور المجهول فى التاريخ المعلوم »فشكرته وانصرفت ولفت نظرى ذلك الإهداء، وانتهزت فيما بعد فرصة صدور كتاب جديد لى، وقمت بزيارته وكتبت فى الإهداء «إلى أحمد صاحب الدور المعلوم فى التاريخ المجهول» وضحكنا سوياً من ذلك الدفاع عن الأدوار، وعندما فكرت فى الأمر ملياً بعد ذلك اكتشفت أن الأمر لم يكن مجرد دعابة، بل كشف لى وله جانباً خفياً من الحقيقة، ألا وهو أن تاريخ الحركة الطلابية التى كان أحمد عبد الله من أبرز قياداتها لم يكتب بعد، وأن ما كتب عنها، كتب من قبل بعض الفاعلين أو من غير المتخصصين فى التاريخ وأرباب حرفة الكتابة عن التاريخ، ربما باستثناء ما كتبه هو فى دراسته للدكتوراه، وأن تاريخ هذه السنوات بحاجة لأن يكتب من جديد، وعلى أيدى متخصصين لهم أدواتهم ومناهجهم فى تمحيص الوقائع وتأكيدها وغربلتها واستخلاص دلالاتها فى مجرى التطور العام

للحركة الوطنية المصرية وإنى لعلى ثقة بأن أية كتابة موضوعية ومنصفة عن هذه الحقبة لن تستطيع بحال التقليل من الدور المعلوم لأحمد عبد الله فى الحركة الطلابية فى السبعينيات وفيما بعدها، أما عنى فقد قنعت بذلك الدور المجهول، رحل أحمد عبد الله ولكن تبقى رسالته حية فى مسيرته الفكرية والسياسية التى تنشد الحرية والعدل وإنصاف البسطاء من المواطنين، ورفض الازدواجية والنفاق ومداهنة الحكام والتصالح مع الفساد والمفسدين، وتصحيح مسار الممارسة السياسية التى تبدأ من حيث يعيش الناس فى الأحياء الفقيرة والمدن التى تفقد ملامحها من فرط الفساد والقبح والإثراء على حساب الشعب، فطوبى لمن رحل بداء الحب للوطن والبسطاء.

ثورة ٢٥ يناير بين التحرير و«ماسبيرو»

لا تحظى الأماكن بالقداسة والرمزية فى حد ذاتها، ولكن يتفق الناس فى أى زمان، حول اعتبار أماكن معينة مقدسة ورمزية، ينبغى احترامها ولا يجوز التعدى عليها، وينشأ هذا الاتفاق نظرا لارتباط هذه الأماكن بقيم دينية أو عقائدية أو نظرا لارتباطها بأحداث تاريخية ساهمت فى فتح الطريق لكتابة حلقة جديدة فى تاريخ الإنسانية أو فى تاريخ بلد معين.

وترتبط قدسية هذه الأماكن فى وعى البشر بقيم ورموز كبرى تمثل علامات فى حياة الناس وتاريخهم، وتتناقل عبر الأجيال وعبر الموروث الثقافى والتاريخى، وينفرد البشر دونا عن غيرهم من الكائنات، بوْعى تاريخهم وبقدرتهم على صنع الرموز والعلامات التى تصبح جزءا من تاريخ الجماعة وحاضرها، ويمكن لهذه الجماعة أن تستدعيها من الوعى عند الحاجة إليها فى الأزمات أو الأوقات العصيبة من تاريخ الجماعة.

هكذا تكتسب الأماكن قدسيتها ومكانتها ورمزيتها فى مختلف البلدان، ومختلف مراحل التاريخ الإنسانى، وهكذا اشتهرت العديد من الأماكن والميادين لارتباطها

بأحداث تاريخية، لأنها أصبحت رموزا فى الدعوة لفكرة معينة كميدان «تيانانمن» أو الميدان السماوى فى بكين أو هايد بارك فى المملكة المتحدة البريطانية أو ميدان التحرير فى القاهرة أو جدار برلين.

أرتبط ميدان التحرير بمضمون أسمه مرتين، الأول عن التحرر من الاستعمار وجلاء القوات البريطانية بعد ثورة ١٩٥٢، والثانية عندما أرتبط بالتحرر من ربقة النظام القديم بقيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، كان ميدان التحرير طيلة ثمانية عشر يوما قبلة الثوار من الشباب فى بداية الأمر ثم من مختلف فئات الشعب ومختلف القوى السياسية الوطنية التى التحقت بالثوار، واقتنعوا بعدالة مطالبهم والأهم من ذلك الاقتناع بإمكانية تحقيق هذه المطالب.

أصبح ميدان التحرير هو المكان الذى تفجرت منه ثورة ٢٥ يناير، وتعاقبت فى رحابه مشاهد الثورة وتطور وقائعها حتى تحققت مطالب الثورة فى إسقاط رموز النظام القديم، وأصبح الميدان منذ ذلك التاريخ مزارا تاريخيا ليس فحسب لدى المصريين الذين شاركوا فى وقائع الثورة، بل لدى كافة المصريين تشكل عام، بل ولدى العالم أيضا، حيث توجهت العديد من الشخصيات العالمية البارزة لدى زيارتها للقاهرة إلى الميدان الذى انطلقت منه شرارة الثورة.

ولاشك أن المسافة بين التحرير وماسبيرو صغيرة من منظور قياس المسافات؛ فالمكانين متجاورين ولا يفصل بينهما سوى بضعة عشرات من الأمتار، بيد أن هذه المسافة من منظور مسار ثورة ٢٥ يناير بل وربما مصيرها، تبدو طويلة وعميقة، وتحفل فضلا عن ذلك بالعديد من الدلالات وتموج بشحنات كبيرة من الأمل والرجاء وخيبة الأمل والإحباط.

ففى الوقت الذى جسد فيه ميدان التحرير تو ق المصريين إلى الحرية والكرامة والانفكاك من قيود النظام القديم والتطلع إلى تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة الكاملة بين المصريين، وبعث إلى حيز الوجود أنبل ما فى ثقافة المصريين من تقاليد

وموروث، أبرزت أحداث ماسبيرو مظاهر الفرقه والطائفية والعنف غير المبرر وغياب النظام والدولة أو على الأقل حضور الدولة بطريقة فاقمت العنف والفوضى بدلا من أن تضع حدا لهما.

من التحرير إلى ماسبيرو هى المسافة التى تفصل بين نجاح الثورة فى خلع النظام القديم ورموزه وشل أجهزته الأمنية فى مواجهة الأعداد الغفيرة من الثوار، وبين فشل إدارة المرحلة الانتقالية في تحقيق المساواة والمواطنة وسلمية التظاهر والتعبير عن الحقوق بعد ثمانية أشهر من المرحلة الأولى لنجاح الثورة وفى حين أن التحرير مثل وبوضوح انقطاع فى آليات عمل النظام القديم، وأثبت عدم جدواها فى حمل الثوار على التنازل والرضا بالقليل؛ أى ما دون إسقاط النظام، شهد ماسبيرو إعادة إحياء آليات النظام القديم وإعادة بعث أنماط تفكير النظام القديم وآليات تبرير الأخطاء، فى كل مرة يتم الدعوة إلى مليونيات فى ميدان التحرير كان المجلس العسكرى يصدر بيانا ضمن سلسلة البيانات التى يصدرها تباعا منذ توليه إدارة البلاد؛ مضمونه أن مهمة تأمين المتظاهرين تقع على عاتق أصحاب الدعوة للتظاهر من القوى السياسية المختلفة، وأن أى مساس بالمنشآت الحيوية سيواجه بكل حسم، إلا هذه المرة رغم علم كافة السلطات وكافة الدوائر بالتظاهرة السلمية التى سوف تنطلق من شبرا فى اتجاه ماسبيرو.

فى الوقت الذى دشن فيه ميدان التحرير بدء ثورة المصريين السلمية البيضاء البعيدة عن العنف، ثورة كافة المصريين مسلمين ومسيحيين، دشن فيه ماسبيرو آليات الشحن الطائفى والعنف الموجه إلى صدور شباب الأقباط وبعض عناصر القوات المسلحة، فى التحرير كان المتظاهرون يهتفون الجيش والشعب يد واحدة، أما فى ماسبيرو فكان من الصعب أن يجد هذا الشعار له مكانا فى تلك المواجهة المفجعة التى أدمت قلوب المصريين.

فى التحرير كان الوضوح سيد الموقف، وضوح الرؤية والهدف والفاعليين، أما

فى ماسبيرو فأصبح الغموض سيد الموقف فالفاعلون مجهولون حتى الآن، الفاعلون هم القلة المندسة وهم أصحاب الأيدى الخفية والعابثة هم البلطجية ... إلخ. هذه الأوصاف والإشارات التى تصدر وصدرت فى مثل هذه المواقف للتبرير والتعمية، حيث لم يكشف أحد عن هوية الفاعلين المندسين، وتلك الأيدى الخفية وهؤلاء البلطجية الذين يظهرون ويختفون كأنهم من عالم الجن والعفاريت وكأنهم كائنات تعلو فوق القبض والإحضار والإتهام.

أدخل التحرير أقصد الميدان البهجة والثقة والأمل فى نفوس كافة المصريين، أعاد لهم الثقة فى أنفسهم وذواتهم فرادى وجماعات، وأعطى المصريين ما يستحقونه من إحساس بالكرامة والاعتزاز، وبقدرتهم على تحقيق ما يصبون إليه، أما ماسبيرو فقد خلف لدى المصريين كافة خيبة أمل وإحباط، وخلق فى نفوسهم ووجدانهم جروحا عميقة قد لا تلتئم قريبا إلا إذا صدقت النوايا فى معالجة أسباب الإحتقان ومصارده على ضوء استلهام روح ثورة ٢٥ يناير وميراث المصريين الحضارى والروحى.

نعم لن نستطيع تجاوز محنة ماسبيرو إلا إذا تفحصنا جذورها في الواقع وقمنا بتشخيص شامل وعلاج حقيقى لموطن الداء.

ونقطة البدء فى مثل هذا العلاج الشامل هى أن يصارح المسئولون أنفسهم بأنهم لا يمكنهم معالجة المشكلة الطائفية والإحتقان الطائفى بنفس التفكير الذى أفضى إلى وجود هذه المشكلة، وينطبق هذا الأمر على كافة المشكلات والتحديات التى تواجه مصر ما بعد الثورة على مختلف الأصعدة، والحال أنه لابد من القطع والانقطاع عن التفكير والروح التى تسببت فى هذه المشكلات وفاقمتها.

أولى الخطوات فى هذا الصدد أى معالجة المشكلة الطائفية هى إقرار حقوق المواطنة ليس فقط دستوريا وقانونيا ولكن أيضا واقعيا وفعليا أى لا يكفى النص على حقوق المواطنين المصريين مسلمين ومسيحيين فى التمتع بكافة حقوقهم

السياسية والمدنية والقانونية، ولكن أن يجسد ذلك ترجمة عملية وأمينة فى الواقع، والطريق إلى ذلك هو تحقيق حلم الدولة المدنية التى تكفل هذه الحقوق وتسهر على رعايتها وتحتفظ بمسافة متساوية من كل الأديان والملل وتحمى حقوق العبادة والعقيدة ودور العبادة وتنظم كيفية إنشائها وترخيصها على قدم المساواة إن للمسلمين وإن للمسيحيين.

أما ثانى هذه الخطوات فهى تعليمية ثقافية وأقصد بذلك أن يكون تاريخ المسيحيين جزء لا يتجزأ من تاريخنا نحن المصريين وأن يعرف أطفالنا منذ نعومة أظفارهم تاريخ المسيحية فى مصر وعصر الشهداء وتاريخ الكنيسة الأرثوذوكسية المصرية ومواجهتها للإمبراطورية الرومانية وذلك جنبا إلى جنب مع دخول الإسلام إلى مصر.

أما ثالث هذه الخطوات فيتمثل فى إبراز الرمزية الدينية المسيحية جنبا إلى جنب مع الرمزية الدينية الإسلامية فى مختلف وسائل الإعلام المكتوب والمرئى بهدف جسر الهوة التى تفصل بين هاتين الرمزيتين وتحقيق الألفة المطلوبة كركيزة للمساواة والمواطنة الكاملة.

من شأن تطبيق هذه الخطوات أن يكمل أحدها الآخر، وأن يلتقى السياسى بالثقافى والتاريخى، وأن يتآلف الماضى مع الحاضر ذلكم هو الطريق إلى الوحدة الوطنية الحقيقية والتخلص من ميراث الفتنة الطائفية والاتجاه صوب المستقبل.

فى ضرورة التوافق

تمر الثورة المصرية بلحظة فارقة بعد مضى ما يقرب الشهور العشرة على بدايتها، وقر يتقرر فى هذه اللحظة مصير الثورة؛ وما إذا كانت تتقدم صوب تحقيق الأهداف والمبادئ التى طالبت بها، أو ما إذا كانت هذه الأهداف والمبادئ تتعثر ويتم الالتفاف حولها أو احتوائها، بطريقة أو بأخرى، تفرغها من مضمونها ومحتواها التقدمى والعصرى.هذه اللحظة الراهنة من عمر الثورة تتميز بوجود تحديات كبيرة

فى مواجهتها؛ من بينها تحدى الانتخابات 'لتشريعية المقبلة فى الثامن والعشرين من نوفمبر، تلك الانتخابات التى يفترض أنها تؤسس لنظام ما بعد الثورة وترجم طموحات وأهداف الثورة، وتحدى تشكيل جمعية تأسيسية من مائة عضو تكون مهمتها وضع وصياغة دستور جديد للبلاد، يضع المبادئ والقواعد التى تحكم أداء الدولة والمواطنين والعلاقة بين السلطات فى النظام السياسى، يضاف إلى ما سبق تحدى محاولات بعض القوى التى تنتمى للإسلام السياسى والسلفيين لاحتكار وضع الدستور وتشكيل الجمعية التأسيسية وأخيرا وليس آخر التحدى الذى يمثله طول الفترة الانتقالية وامتدادها وهو ما يعنى بقاء المجلس العسكرى فى الحكم.هذه التحديات وغيرها التى تتزاحم فى المشهد السياسى الآن تأتى وتتزامن مع غياب القدرة على بناء التوافق والوفاق، بين القوى التى شاركت فى الثورة، أو تلك التى تعهدت بحماية الثورة وتحقيق أهدافها، وأصبح الشقاق والخلاف والاستقطاب هو عنوان هذه المرحلة، وربما يتسع ليغطى مراحل أخرى، ما لم يتم تدارك الأمر، والوعى بضرورة التوافق والوفاق قبل أن يكون الوقت متأخرا.

كان التوافق مع بداية الثورة ووقائعها هو أمضى أسلحة الثورة، وأعنى بذلك التوافق حول ضرورة إسقاط النظام وعدم القبول بما دون ذلك، بين كافة أطياف الفضاء السياسى فى مصر من أحزاب وجماعات وحركات وقوى سياسية واجتماعية مختلفة، هذه القوى والجماعات والأحزاب التى شاركت فى صنع الثورة والحقت بالشباب، توافقت دون اتفاق مسبق حول الأهداف العامة للثورة، التى تمثلت حينئذ فى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، أرجأت هذه القوى برامجها ومشروعاتها أواتفقت علي هدف واحد وهو التخلص من النظام السابق.ولاشك أن التوافق المقصود لا يلغى بالضرورة التعارض والاختلاف فى الرؤى والسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وربما لا يتعارض مع وجود هذه الخلافات والاختلافات، ذلك أن التوافق والتعارض والاختلاف فى السياسة كما فى المجتمع طبيعيان وضروريان لتطور أى مجتمع، فقط بشرط أن يدرك الجميع

وخاصة الأطراف الفاعلة فى المشهد السياسى بعد الثورة، أين ومتى يكون التوافق مطلوبا؟ وأين ومتى يكون الاختلاف مشروعا؟

وبعبارة أخرى ما هى القضايا التى تستدعى التوافق وتلك التى تتطلب الاختلاف؟ومن ناحية أخرى فإن التوافق الذى نعنيه لا يبحث عن التجانس والإدماج، ففى كل المجتمعات بالضرورة طبقات وفئات اجتماعية ذات مصالح مختلفة وطموحات مختلفة بل ومتناقضة فى الكثير من الأحيان، والتعبير عن هذه المصالح ينتج بالضرورة اختلافا فى الرؤى والسياسات والبرامج وتبحث عن حلول وسط فى إطار التوازن والقانون والمصلحة العامة للدولة والمجتمع على حد سواء، وهكذا فإن التوافق الذى نقصده لا يلغى بالضرورة التمايزات والفواصل والفوارق فى الرؤى والأفكار والبرامج.

التوافق فى الحالة المصرية يعنى قدرة المجتمع السياسى والمدنى على بناء إجماع وطنى حول القضايا الرئيسية التى تمثل أسس وركائز المجتمع لفترات طويلة مقبلة ووضع لبنات البناء السياسى الجديد للنظام والدولة، ذلك الإجماع الوطنى الذى يتمحور حول المبادئ والكليات والقيم الأساسية التى تحدد مقومات المجتمع والدولة على حد سواء، وفى القلب من هذه القضايا تشغل قضية وضع دستور جديد وتشكيل جمعية تأسيسية لصياغته مكانة محورية.هذه القضايا بطبيعتها وعلى ضوء خبرة المجتمعات التى سبقتنا إلى الثورة والديمقراطية، تقتضى التوافق والتراضى العام والتعبير عن الإرادة العامة فى المجتمع من كافة طوائفه وطبقاته ومؤسساته المدنية والنقابية والسياسية، ولا يمكن لمثل هذه القضايا أن تخضع للأغلبية مهما كانت نوعيتها بسيطة أم مطلقة أم كاسحة أو ما دون ذلك من مسميات، ذلك أن الأغلبيات فى المجتمعات الديمقراطية متغيرة وفق الظروف والأحوال والمزاج العام للجمهور من المواطنين الناخبين، ومن ثم فإنه لا يعقل أن يتم تغيير الدستور بتغيير الأغلبية فالدستور توافقى بالضرورة ويسمو فوق الاعتبارات الأيديولوجية والحزبية.

فى حالة الثورة المصرية ذهب التوافق الذى رافق ميلاد الثورة أدراج الرياح، ما أن تحقق الهدف الأولى المتمثل فى إسقاط رأس النظام وبعض رموزه، وأخذ الاستقطاب والاختلاف والصراع يشق مجراه قبل أن تضع الثورة أوزارها، بين المطالبين بوضع دستور جديد وأولئك الذين رأوا فى التعديلات التى أدخلت على بعض مواد الدستور القديم مبررا كافيا لارجاء الدستور وإجراء الانتخابات أولا، قبل وضع وصياغة الدستور، ورغم مشاركة أولئك وهؤلاء فى مؤتمرات الحوار الوطنى والحوار القومى ومناقشة العديد من الوثائق ظل الأمر على ما هو عليه بل أخذ الصراع والاستقطاب يتسع ويزداد حدة مع الوقت.

وقد كشف هذا الصراع والاستقطاب حول ما يتوجب بالضرورة التوافق والتراضى من كل الأطراف، عن عدم قدرة العقل السياسى على مواكبة التطورات الجديدة ومتطلبات الانخراط فى مرحلة جديدة من تطور الحياة السياسية المعاصرة فى مصر، حيث تمسكت بعض الأطراف الإسلامية والسلفية بالقسمات الرئيسية للتفكير السياسى المتحدر من عقلية الغنيمة والقبيلة كما يذهب إلى ذلك المفكر العربى الراحل محمد عابد الجابرى، فالحكم والسلطة هما غنيمة لهما بعد تآكل وانهيار النظم العلمانية القومية والاشتراكية، أو تلك التى تمسحت بالليبرالية، ولسان حالها –أى هذه القوى– يقول للمواطنين لقد جربتم حكم النظم العلمانية لمدة ستين عاما وآن لكم أن تجربوا حكم الإسلام السياسى! إنها عقلية الانتقام من الماضى والتعويض عما لحق بها من اضطهاد وتهميش، وتتجاهل عامدة أو متعمدة أن الاضطهاد والتهميش عانت منه فى ظل النظام السابق كافة الفئات وكافة التيارات السياسية التى لم تمنح مباركتها لسياسات النظام وتوجهاته فى الداخل والخارج.

والحال أنه لن يكون فى مقدور الثورة المصرية أن تتقدم صوب تحقيق أهدافها إلا بالوعى بضرورة التوافق وضرورة بناء الإجماع الوطنى خاصة فى القضايا التى تتعلق ببناء النظام الجديد ومقوماته، ولاشك أن إنجاز هذا التوافق يكاد يكون

مستحيلا إلا بتوفر شروط ثلاثة، أولها إدراك كافة الأطراف الفاعلة الآن فى المشهد السياسى أن أيا منها منفردا لا يملك الحقيقة المطلقة، أو الصواب المطلق، أو المستقبل الحق، بل يملك كل منها جزءا نسبيا من هذا أو ذاك وتصورا حول هذا وذاك من القضايا يحتمل الصواب والخطأ، أما ثانيها فهو إدراك أن جوهر السياسة بالمعنى العملى والنظرى هو التمتع بالقدرة على صياغة «الحلول الوسط» وتحقيق التوازن فى المصالح وليس بمقدور أى طرف أن يحصل على كل ما يريد بل بعض ما يريد، وربما يكون ذلك ليس جوهر السياسة فحسب بل مضمون الديمقراطية أيضا باعتبارها آلية لحل التناقضات فى المصالح والرؤى والسياسات أما ثالثة الأثافى فتتعلق بقدرة هذه الأطراف على إعطاء الأولوية للمصالح العليا للمجتمع والدولة والاستقرار وتحجيم مصالحها الحزبية والأيديولوجية أو حصرها فيما يستوجب الاختلاف وليس فيما يستوجب التوافق والتراضي، وإدراك أنه إذا ما كان التوافق مستعصيا الآن فإنه فى المستقبل سوف يزداد استعصاءا والله المستعان.